د. مريم احمد الداغستاني كلية الحراسات الإسلامية والعربية جامعة الإزهر

الطلاق الثلاث بلفظ واحد

29

حريم احمد الداغستانه
 كلية الحراسات الإسلامية والعربية
 جامعة الإزهر

الطبلاق الثبلاث بلفظ واحد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الصمد لله رب العالمين ، والصبلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد الميعوث رحمة للعالمين ، وعلي آله وأعنمايه والتابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

أما بعد فإن كتابى هذا د الطلاق الثلاث بلفظ واحد » على المذاهب الأربعة ، يعد من ثمار العلم المتى هدانى الله عز وجل على اقتطافها من خلال الدستور الحكيم الذى أودعه نبيه الكريم ختم الانبياء والمرسلين وبلغة للعالمين الى يوم الدين .

وقد وجدت في هذه الأيام كثر الكلام حول الطلاق وبالأخص الطلاق بلفظ الثلاث جملة واحدة ، وفي الواقع أن الشريعة الإسلامية حينما أباحت الطلاق نظرت اليه كآخر دواء ، وذلك بعد أن اتخذت من الوسائل الإيجابية ما بقى الحياة الزوجية شر التدهور والانحلال .

ونحن إذا تعرفنا الأسباب الواقعية التى ترجع اليها كثرة الطلاق المزعومة ، ثم بذلنا الجهد فى الفضاء عليها بما وضعته الشريعة ، لسلمت الأسرة مما يهددها فى بقائها وسعادتها ، لسلمت الشريعة من النقد فى تشريع الطلاق ، ولسلم المجتمع الاسلامى من جلّ همومه التى تتراكم مع انفكاك الاسرة وتشتيت شملها

وضبياع افرادها والتي تعد نواة الجتمع

ومن هنا كان اختيارى لهذا البحث لكى أوضح للمسلم ماخقى عليه من احكام وهاولت جهدى أن أصل فى هذا الموضوع الى كل أراء الفقهاء مع أدلتهم الفاصة بإيقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد وأوضحت فى النهاية الرأى الراجح وما تعمل عليه الماكم حفاظا على كيان الاسرة من الضياع.

وأرجو من المولى عز وجل أن يتقبل منى هذا الجهد المتواضع وألا اكون قد أسرفت في علمي وعملي وما التوفيق إلا من عند الله العلى القدير ..

المؤلفة ...

د. مريم احمد الداغستاني

منهج الطلاق في الاسلام

تمعيده

شرع الزواج على أنه عقد دائم ليحقق مقاصده من إقامة أسرة سعيده تعيش على المودة والرحمة كما قال سبحانه وتعالى « ومن أياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا البها وجعل بينكم مودة ورحمة »(١) ولذلك قال العلماء إن تأقيت الزواج يبطله ، وما كان مؤقتا لايسمى زواجا ، ولا تكون العلاقة فيه علاقة زوجية ، ولا توارث ولا اعتراف بالأولاد .

وشرط استمرار الزواج ، أن تستمر المودة والرحمة بين الزوجين قائمة تؤدى دورها في الحياة الانسانية .

ولذلك حرص الاسلام على احاطة هذه الرابطة المقدسة بكل الضمانات التى تكفل استقرارها واستعرارها ، من فرض حد الزنا على الزانى وحد القذف على القاذف وجعل للبيوت حرمتها بالاستئذان بالدخول عليها ، وينظم الارتباطات الزوجية بنظام شرعى . ويجعل القوامة في البيت للأقدر من الشريكين وهو الرجل وذلك منعا للإضطراب .

⁽١) العم: ٢١

وبالرغم من كل هذا الحرص من الشريعة الغراء إلا أن هناك حالات يظهر قيها اختلاف الطباع بين الزوجين ، ويتوقف عليه تعذر الحياه الزوجية ويصبح التفريق أمرا لابد منه . وقبل أن يتم التفريق يفضل معرقة سبب النفرة حيث يمكن علاجها إذ عسى أن يكون ذلك تحت تأثير نوبة غضب جامحة قيلزم تهدئه النفوس أولا ، أو قد يكون في طباع المرأة أو تصرفاتها ما يعاب لكن الدين المنيف يطلب من الرجل أن يصبر على مايكره منها وأن يتجاوز على ما بها لتسير مركبة الزوجية هادئة قال سبحانه وتعالى على ما بها لتسير مركبة الزوجية هادئة قال سبحانه وتعالى ويجعل الله فيه خيرا كثيرا (۱) قال الجصاص في احكام القرآن وذلك يدل على أن الرجل مندوب إلى امساكها مع كراهيته لها لم يعلم لنا الله فيه ذلك من الغير الكثير) وهكذا من أين نعلم بعد أن أعلمنا الله سبحانه وتعالى في هؤلاء النسوة المكروهات فمن الجائز أن نجد الخير الكثير قيما لانعلم .

وفى هذا المعنى يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « Y_{ij} لا يفرك مؤمن مؤمنه ان كره منها خلقا رضى منها آخر Y_{ij} وبذلك يتضع لنا أن الاسلام يضيق على الرجل مسائك الطلاق حتى فيما يكره من أخلاق زوجتة .

⁽١) النساء: ١٩

⁽٢) الحديث رواء مسلم ٢ / ١٤٦٩ باب الوصف بالنساء

مرحلة النشوز والنفرة :

فإذا تجاوز الأمر الحب والكره الى النشوز والنفور بين الزوجين قليس الطلاق أيضا هو الحل الأول الذي يهدى إليه الاسلام ، بل لابد من محاولة يقوم بها الأخرون من أهل الغير لأن الإسلام رغب في هذا بقوله عنز وجال ، وإن مرأة خافت من بعلها نشوزا أو أعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح غير ه(١) وهنا حدث المرأة إن خافت من زوجها النشوز أو العصيان على أن تحاول جاهدة علاج هذا الأمر بتدخل اطراف الغير الى الصلح بينهما لما فيه من اسباب استمرار العياة بينهما ويعنى هذا أن المرأة تصبر على هذا الاعراض من الرجل لاتطلب الطلاق وكم من امرأة صبرت على ذوجها من سوء الخلق والفسق وذلك لاستمرار الحياة واستقامتها.

وقد وجه الاسلام النداء الى الزوج فى حالة نشوز الزوجة بقوله عز وجل « واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجم واضربوهن «(٢) .

فى هذه الآية الكريمة نجد أن الله عز وجل وضع لعلاج المرأة الناشر النصح والارشاد والموعظة الحسنة بقوله و فعظوهن عودلك بالقول اللين الحسن وتذكرة الزوجة بما أوجب الله عليها من

⁽١) النساء: ١٢٨ . .

⁽٢) النساء: ٣٤ .

حسن الصحبة وبقوامة الزوج عليها . فإن لم تجد الموعظة معها سبيل فعلية بالمرحلة الثانية ، وهى الهجر في المضجع حيث يوليها ظهره ولايعاشرها معاشرة الازواج وهذا الهجر غايته عند العلماء شهر كما فعل معلى الله عليه وسلم حين أسر الى خفصة أمراً فانشته إلى عائشة وتظاهرا عليه .

فإن لم ينجح الرجل في ارجاعها عن نشوزها فعليه بالمرحلة الثالثة وهى الضرب والضرب فى هذه الآية الكريمة هو ضرب الأدب غير المبرح ، وهو الذى لايكسر عظما ولايشين جارحة لأن المصود بالضرب منه الصلاح لاغير .

وقال العلماء: يتبغى ألا يوالي الضرب في محل واحد وأن يتقى الوجه فإنه يجمع المحاسن ، وألا يضربها بسوط ولا عصا وأن يراعى التخفيف .

ولقد عاب بعض اعداء الاسلام على تشريعه للضرب، وزعموا أن في ذلك إهانة للمرأة واعتداء على كرامتها ، ولكنا نرد عليهم ونقول أن الله سبحانه وتعالى حينما شرع الضرب كان ذلك للضرورة التى احتيج إليها بعد أن أساءت المرأة عشرتها ولم تجنح عن هواها ولم يعد ينفع معها الموعظة ولا الهجر وركبت رأسها والشيطان فأصبح لاينصلح معها الحال إلا بالضرب، والشرب أهون من الطلاق الذي ينفك به عرى الأسر المستوثقة ويتمزق الرباط المقدس الذي جعله الله عز وجل لربط كيان

الأسرة ، إذا فهو طريق من طرق العلاج لتى اكتشفها أخبرا علماء النفس من أهل الغرب بعد احصائيات تمت اكتشفوا من خلالها أن المضرب للمرأة يعالج الكثير من شاتها كما ورد لنا من وسائل الاعلام وهذا يهدينا إلى أن طريق الله هو الحق الذي خلق وهو كما يقول عز من قائل « ألايعلم من خلق وهو الطيف الخبير »(١).

مرحلة الشقاق بين الزوجين :

وتلك إذا اشتد الفلاف بين الزوجين وتفاقعت الامور هنا حدث الاسلام جماعة المسلمين إلى مقاومة هذا الفلاف ومحاولة الصلح بين الأطراف وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى « وإن خفتم شقاق بينهما فابعشوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما » (٢).

ويتضع لنا من الآية الكريمة اشتراط الحكمين وأن يكونا من الاقارب من أهل الرجل ومن أهل المرأة لأنهما اعرف بأحوال الزوجين ويكونان من أهل المدالة والفقة وحسن النظر – فإن لم يوجد من أهلها فيكون ذلك شأن القاضى حيث يختار حكمين عدلين عالمين للنظر في الصلح. ونجد هنا أن التحكيم وسيلة اصلاحية بين الزوجين لدفع نار البغض والكره واذا تم هذا التوفيق فبغضل

^{\ £ :} था। (\)

⁽٢) النساء: ٢٥

من الله عز وجل و إلا فقد أصبح الحال بينهما مالا تستقيم مد الحياه ، ولا يستقر لها قرار ، وأمساك الزوجية على هذا الوضع إنها هو محاولة فاشلة يزيدها الضغط فشلا ومن المكمة التسليم بالواقع وانهاء هذه المياة على كره من الاسلام لقوله الرسول صلى الله عليه وسلم « أبغض الملال إلى الله الطلاق » (١).

مرحلة الطلاق:

إن كان النشوز من جانب الرجل قائمل في الاسلام ميسور ففي يد الزوج أن يحل عقدة النكاح ، سواء باتفاق من زوجته أو باستعمال حقه دونها والمطلاق في كلا الحالتين حل فصل لقوله عن وجل د وإن يتفرقا يُفن الله كلا من سعته » (Y) وإن كان النشون من جانب الزوجة فالعل في الاسلام أن تخالع من زوجها بمعنى أنها تطلب منه أن يطلقها في مقابل عوض تبذله لله قل أو كثر أو علي ابراء من دين أو صداق مؤجل ، أو نفقة مستحقة الى غير ذلك .

متى يتم التطليق ؟

فإذا ما استقر الرأى على الطلاق ، فليست كل لحظة يجوز للزوج فيها أن يطلق زوجته فيجب على الرجل أن يؤجل الطلاق الى أن يوقعه في حال طهر المرأة وذلك لحكمة جليلة قصدها

⁽١) رواه ابن ماجة ١ / ٣١٨ الطبعة الأولى - المطبعة العلمية

٢) الشاء: ١٣٠

الشارع وهي أن حالة الطهر هذه هي زمان رغبة الرجل في المرأة فإذا طلقها في هذه الحالة كان الدليل الاكيد منه على عدم رغبته فيها ، ولا يطلق في حيض لأنه بذلك لم يصب السنة كما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم ابن عمر عندما طلق زوجته وهي حائض أن يراجعها وقال له إنك اخطأت السنة ولأن الرجل في حالة حيض المرأة ربما تكون النفرة منه بسبب هذا الميض وبعدها من زوجته لفترة وبذلك يكون قد ظلمها وليس الأمر بيدها.

ولا يطلق في طهر مسها فيه لانه ربما يتبين حمل وبذلك يشتد الأمر حيث يكون هناك طرف ثالث يقام عليه الظلم بدون وجه حق .

وأن يطلقها طلقة وأحدة رجعية وذلك لتظل القرصة متاحة أمامهما للرجوع عن هذا الطلاق مادامت في عدتها وهي ثلاثة قروء (حيضات) أو ثلاثة أشهر (للآيس) أو فترة الممل (للحامل) وعلى هذا نجد أن الطلاق السنى هو أن يطلق طلقة واحدة رجعية في طهر لم يمسها فيه وذلك لقوله تعالى «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ع(١).

وفترة العدة هذه قد يحصل في خلالها مجال للمعاودة إن نبضت في القلوب نابضة من مودة دفينه ، أو من رغية في وصل ما انقطع من حبال الزوجية وخلال فترة العده ، لاتضرج المطلقة

⁽١) البقرة : ٢٢٨

من بيت الزوجية بل تبقى فيه لها النفقة وما يتبعها بمعني أنه تبقى بينهما صلة على أى حال لعل ذلك يكون سببا لعودة المياه إلى مجاريها ، فإن عاشرها معاشرة الزوجية فى هذه الفترة كانت رجعة والاسلام يستحب ذلك ففى الطلاق للعدة قال عز من قائل: « يا أيها الذين آمنوا إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن »(١).

وفى استحباب المراجعة قال عز وجل ϵ وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا اصلاحا $\epsilon^{(Y)}$. ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع زوجته ϵ وسواء راجع أوفارق فهو مأمور بالمعروف فى كلا الحالين بقوله عز وجل ϵ فإذا بلغن أجاهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف $\epsilon^{(Y)}$.

فإذا ما انتهت العدة ولم يتراجعا ، فمازال في امكانها العودة الى حياتهما الزوجية مرة أخرى ولكن بعقد ومهر جديدين ، قال عز وجل « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكمن ازواجهن أذا تراضو بينهم بالعروف (٤).

(١) الطلاق : ١

⁽٢) البقرة : ٢٢٨

⁽٣) الطلاق: ٢

⁽٤) البقرة : ٣٣٢

قاذا ماتم الرجوع بينهما وعادت النفوس الى التشاحن مرة ثانية والنفرة فله أن يطلقها أيضا طلقة واحدة لتظل أمامهما فرصة الرجوع اذا ما أرادا ذلك لقوله سبحانه وتعالى « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريع باحسان » (١). وفي هذه اشارة إلى أنه ينبغي أن يكون الطلاق مرة بعد مرة الطلقتين دفعة واحدة . فإذا ما تمت الثالثة بعد ازدياد النفور والاعراض فقد شق عليهما التراجع وأصبحت المرأة بائنة بينونة كيرى .

هكذا نجد أن الشريعة الاسلامية لم ترغب في الطلاق بقدر ما أحاطته من قبل بدايته بسياج كي تمنع حدوثه .

وما ذكرناه فى تتبع هذه الفطوات إنما هو منهج السنة فى الطلاق الذى يرهنى الله سبحانه لا فيه شطط ولا عوج ولا غلم لأى الطرفين . ونجد أن الشريعة الفراء جعلت الطلاق يتدرج مرة فعرة فإذا بلغت الطلقة الثالثة استحكمت النفرة بين الزوجين وهكذا لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره حيث قال سبحانه وتعالى « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره حيث قال سبحانه وتعالى « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره حيث قال سبحانه وتعالى « فإن

وهكذا يكون الطلاق النهائي حيث بانت المرأة من الرجل البينونة الكبرى فلا تمل له إلا بالزواج من غيره زواجا شرعيا محيحا وليس مؤقتا ليتم بالدغول والعشرة الزوجية لا على نية

⁽١) البقرة: ٢٢٩

⁽٢) البقرة: ٢٢٩ .

التحليل كما يفعل البعض لأن الرسول معلى الله عليه وسلم قال في هذا « لعن الله المحلل والمملل له ، (١).

لأن رابطة المطل رابطة غير شرعية ومؤقتة حرمها الشارع فإذا ما تم الزواج الشرعي من رجل آخر وانتهى هذا الزواج بالانفصال أو بموت الزوج حلت المرأة هنا للزوج الأول بعد انتهاء عدتها من الزوج الثانى سواء بالطلاق أو بالموت إن أرادا ذلك وفي النهاية نجد أن الاسلام قد رسم منهاجا قويما للطلاق ، واذا ما تم غير ذلك فقد يكون خالف الشارع الحكيم وخالف السننة النبوية وحمل وزراً بما فعل .

ولهذا آثرت أن اقدم هذا التمهيد لأبين عظمة الاسلام فى منهج الطلاق وأنه ليس على الزوج المطلق الا أن يفعل هذا ولا يتماز عنه بايقاع الثلاث بلفظ واحد أو حتى الثلاثة بثلاثة الفاظ متفرقة احتراما لقيمة الحياة الزوجية واحتراما لكيان الأسرة واحتراما لأوامر الله عز وجل.

⁽١) سنن الترمذي ٢٩٤/٢ ط. دار الفكر.



الفصل الأول

حكم الطلاق الثلاث بلفظ واحد

قبل أن نتكل عن حكم الطلاق الثلاث بلفظ واحد علينا ان نعرف الطلاق ثم نتكلم عن تاريخ الطلاق .

أولا ، تعريف الطلاق في اللغة ،

الطلاق اسم مصدر بعنى التطليق كالسلام بعنى التسليم وقيل إن الطلاق موضوع في الأصل للتخلية من القيد وباقي المعانى متشعبة منه ، فيقال طلق المرأة خلاها عن قيد النكاح ، وأطلق المرأة بعنى طلقها (١) .

ويقال للانسان إذا عتق طليق أي أمار حرا ، وناقة طلق وطلق لا عقال عليها والجمع اطلاق ، واطلقت الناقة من المعقال فطلقت ، والطلاق من الابل التي قد طلقت في المرعي (٢).

دانيا ، تعريف الطلا**ن** اصطلاها ^(٣) ،

 a_{1} عرفه الحنفية بأنه : رفع قيد النكاح من أهله في محله a_{2}

⁽١) قامس محيط الحيط.

⁽٢) اسان العرب ١٢ قصل الطاء عرف القاف ،

⁽٢) من الهدير بالذكر أن اصطلاح الطلاق في الشريعة المسيحية إنما يستعمل استعمالا غير دقيق ، فالطلاق يتعمرف إلى أنهاء الرابطة الزوجية بالارادة المنفردة . أما التطليق فإنه يتعمرف إلى أنهائها عن طريق القضاء . وهذا عن الوضع في الشريعة المسيحية (هامش أحكام الاحوال الشخصية لغير المسلمين لتوفيق فرج ص ٨١٧) .

⁽٤) شرح فتح القبير ٢١/٣ .

وعرفه المالكية بأنه : ازالة عصمة الزوجة بصريح لفظ أو كناية ظاهرة أو بلفظ ما، مع نية (١) .

وعرقه الشائعية بأنه: حل قيد النكاح بلفظ تخصصي (Υ) .
وعرقه المنابلة بأنه: حل قيد النكاح أو بعضه (Υ) .

تناريخ الطلاق ، *

الطلاق لفظ جاهلى ، جاء الشرع بتقديره (3) ، فليس من خصائص هذه الأمة ، ذلك أن الجاهلية كانوا يستعملونه فى حل المصمة ، أى أنهاء عقد الزواج لكن لا يحصرونه فى الثلاث ، فقد كان العرب فى الجاهلية يطلقون من غير حصر ولا عدد (وكانت (١) حاشة السبق علم الشرح الكبر ٢٧٤٧/٢.

- . ١٩٣٨ وتحا تياية (٢)
- (۳) کشاف القناح الیهوتی ه/۲۳۲.
- (٤) النكاح والطلاق والبيع والشراء واكثر المعاملات قانون طبيعى للانسان منذ أن عرف العقود وتعامل وبادل ، فالشرائع ابقت المسالح منها ونظمت المعاملات ووضعت لها تدودا وشروط مسالمة لسعادة الناس في الدنيا والآخرة .
- * بدأت الهود بما جاء به موسى عليه السلام بالتوراة ، وظلت الهودية وأحدة من حيث المذهب ، حتى القرن الثامن الميلادى حيث انقسموا وتلهر مذهب جديد هو مذهب القرائيين الى جانب المذهب الأصلى وهو مذهب الريانيين ومنه غالبية اليهود ، ومنشأ الخلاف بين الطائفتين هو (الثلمود) وهو احكام زائدة عما في التوراة ، فالريانيون يعتقدون بالتوراة والتلمود ويقولون أن الله عز وجل لم ينزل التوراة على موسى وحدها ، بل انزل احكام اخرى شفوية وهي عندهم التلمود . أما القراؤن فلا يعتقدون الا بالتوراة الأصلية فقط فالطلاق لدى الريانيين يجوز بارادة الرجل. ==

العدة عندهم معلومة مقدرة ، وكان شأن الطلاق في الجاهلية ثم في أول الاسلام قبل نزول آية البقرة ما جاء في السنة أن السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : كان الرجل يطلق امرأته ما شاء من الطلاق ، فإذا كادت تحل من طلاقه راجعها ما شاء، فقال

المنفردة وإن كان ذلك مكروها أما الطائق عند طائفة القرائيين فيضلف ، فلا يجوز للرجل أن يطلق زوجته بدون عدر شرعى يقدره القاضى - كما يجوز للزوجة أن تطلب الطلاق أيضا كالرجل .

أما المسيحية فبدأت ملة واهدة حين بعث المسيح عليه السلام في اورشليم (القدس) وبال رفع الى السماء تقرق المواريون من تلاميذه ونمت المسيحية وانتشرت على أثر الأضطهاد اليهودي لها حيث كانت الديانة اليهودية هي الديانة القائمة حين ظهور المسيحية في أرجاء الامبراطورية الرومانية حتى اعتنق الامبراطور قسطنطين المسيحية وأصدر منشور ميلان سنة ٣٦٣ م وبمقتضاه اباح حرية العقيدة فانتشرت الكنائس وعلى أثرها انقسمت المداهب المسيحية الى ثلاثة مذاهب:

الارثوزكس: وقد الباحوا لأحد الزوجين أن يطلب التطليق لأمور كثيرة ذكروها في كتبهم وهم يتبعون انجيل مرقص - ويتبع هذا المذهب المصريين ويعض الأرمن والسريان .

٢ - الكاثوليك: وهم الذين لا يبيحون التطليق لأى سبب كان ومركزهم الرئيسى روما ويتبع هذا المذهب بعض الوم والارمن والسريان وبعض القبط والموارئة والكلدان واللائيق من اوروبا .

٣- البروتستانت: وبشأ في المانيا حيث نادى به « مارتن لوثر » الراهب الالماني وانتشر في الشرق خلال القرن التاسع عشرة أما التطليق فيجوذ عندهم لسببين فقط - في حالة الزنا، وفي حالة تغيير الدين (احكام الاسرة الدكتور عبد الناصر العطار صفحة ٨ ، ٩) .

رجل لأمرأته على عهد النبى صلى الله عليه وسلم لا أويك ولا ادعك تملين ، قالت : وكيف ؟ قال : أطلقت فاذا دنا مضى عدتك داجعتك ، فشكت المرأة ذلك الى السيدة عائشة دضى الله تعالى عنها فذكرت ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله تعالى «الطلاق مرتان » قالت السيدة عائشة فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق (١) .

وبهذا عرفت العرب نظام الطلقات الثلاث وأن الزوجة كانت تبين بالطلقة الثالثة حيث لا رجعة .

وكان العرب يخالعون نساءهم (Y) – فقد ذكر ابو بكر أبن دريد في أماليه أن عامر ابن الغرب زوج ابنته من ابن أخيه عامر بن الحارث بن الظرب فلما دخلت عليه نفرت منه فشكا إلى أبيها فقال: لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتها منك بما أعطبتها .

وقال الامام الشاشعي رحمه الله تعالى: سمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: كان أهل الجاهلية يطلقون بثلاث: الشهار والايلاء والطلاق ، فأقر ألله تعالى الطلاق طلاقا وحكم في الاداد، والظهار بما بين القرآن.

⁽١) تفسير القرطبي ١٢٥/٢ .

⁽٢) انظر بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب شكري الالوسى ٢/٥٠ .

هل الطلاق الثلاث بلفظ واحد محرم؟

اختلف الفقهاء في حكم ايقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد الى قولين : فالقول الأول : أنه بدعى محرم وهو مذهب الحنفية والمالكية ورواية عن احمد لأن الطلاق المسنون هو أن يطلق الزوج زوجته طلقة واحدة في مرة واحدة .

والقول الثانى : أنه ليس بمحرم وهو مذهب الشافعى والرواية الثانية للامام احمد اختارها الفرقى (١) وابن حزم الظاهرى، وقالوا لا بدعة فى العدد وأن للرجل أن يطلق زوجته طلقة أو طلقتين أو ثلاث دون حظر .

والينا أقوال الفقهاء مع أدلتهم:

القول الآول : وهن مذهب المنتقية والمالكية والرواية الأولى للأمام احمد في أن حكم ايقاع الثلاث بلقظ واحد مصرم .

مذهب المنفية ،

قال الكاساني (٢) في الكلام على طلاق البدعة: وإما الذي يرجع الى العدد فهو ايقاع الثلاث أو الثنتين في طهر واحد لاجماع فيه سواء كان على الجمع ، بأن أوقع الثلاث جملة - عدة ، أو على (١) الفرقي: هو عمر بن عبد الله الفرقي ، ابو القاسم: فقيها حنبليا من أهل بغداد ينسب إلى بيع الفرق ، له تصانيف كثيرة احترقت وبقي منها و المفتصر » في الفته يعرف باسمه ، توفي سنة ٢٣٤ هـ (الاعلام ٢٠٧/).

(٢) الكاسائي: هو الامام علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاسائي العثقي الملقب بملك
 العلماء المتوفي سنة ٨٥٧هـ (بدائم الصنائع ٩٤/٢) .

التفاريق واحدا بعد واحد بعد أنْ كانْ الكل في طهر واحد . وهذا قول أصحابنا .

وقال السرخس (١) في الميسوط (٢) وعلى هذا الأصل - أي توجيه ايقاع المسلخت في الميسوط (٢) وعلى هذا الأصل - أي توجيه ايقاع المثلث جملة بدعة . وقال الكرخي (٣) : لا أعرف بين أهل العلم خلانا . أن أيقاع الثلاث جملة مكروه ، إلا قول ابن سيرين ، وأن قوله ليس بحجة (٤) .

مذهب النالكية ،

جاء فى المدونة (٥) قال سحنون (١): قلت لعبد الرحمن بن القاسم: هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات فى مجلس واحد ، قال: نعم ، كان يكره أشد الكراهية .

- (۱) السرخسى: محمد بن احمد بن سهل ابو بكر شمس الأثمة: قاض من كبار الحنفية مجتهد من أهل سرخس « في خراسان » أشهر كتبه المسبوط في الفقه ، وله شرح الجامع الكبير وشرح السير الكبير . توفي سنة ٤٨٣ هـ . (الاعلام ٢٠٨/١).
 - (٢) المسلط ١/٦ وما يعدها .
- (٣) الكرخى: عبيد الله بن الصين الكرخى، أبو المسن، فقيه ، انتهت اليه رياسة المنفية بالعراق ، مولده بالكرخ سنة ٣٦٠ هـ ، ووفاته ببغداد سنة ٣٤٠ هـ ، مصنفاته د شرح الجامع الصفير » د رسالة في الأصول التي عليها مدار فروع المنفية » (الاعلام ٤٧/٤٣).
 - (٤) معاني الآثار ٢٠/٢ .
 - (ه) المنة الكبرى ١٦/٣.
- (٦) سمنون هو: عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوشى ، المقب بسحنون ، أصله شامى ومولده بالقيروان سنة ١٦٠ هـ ولى القضاء بها وتوفى سنة ٢٤٠ هـ (الاعلام ١٩٦/٤) .

وفي مواهب الجليل (١): يكره ايقاع ما زاد على الواحدة .

وجاء فى القواكه الدوائي (٢): وطلاق الثلاث فى كلمة واحدة بدعة ، واختلف فى حكم تلك البدعة فقيل الكراهة وقيل التحريم .

مذهب المتابلة ،

وهى الرواية الثانية للامام احمد اختارها الغرقى كما جاء فى المعنى (7): أن جمع الثلاث طلاق بدعة محرم وروى عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس .

ادلة اصحاب القول الأول:

أولا ، من القرآن الكريم ،

قوله عز وجل « فطلقوهن لعدتهن » (٤) أي في أطبهار عدتهن وهو الثلاث في ثلاثة أطهار كذا فسره رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أمر بالتغريق والأمر بالتقريق يكون نهيا عن الجمع ، ثم أن كان الأمر أمر أيجاب ، كان الأمر أيجاب ، كان نهيا

⁽١) مواهب الجليل ٣٩/٣ .

 ⁽٢) النواكه ألدواني ٧/٧ه ط. المليي .

⁽٢) المغنى ١٠٢/٧ ، انظر الغتاوى الكبرى لابن تيمية ١٦/٣ .

⁽٤) الطلاق: ١ .

عن ضده ، وهنو الجميع نهني تصريم ، وأن كان أمر ندب ، كان نهيا عن ضده ، وهو الجميع نهي تدب ، وكل ذلك حجة على المقالف ، لأن الأول يدل على التحريم والآخر يدل على الكراهة وهو لا يقول بشئ من ذلك .

وقوله عز وجل « الطلاق مرتان » (١) أي دهمتان وأن هذا ان كان ظاهرة الخبر ، فإن معناه الأمر ، قال عز وجل « والوالدات يرضعن أولاهن » (٢) أي ليرضعن ونحو ذلك ، وكذا هذا فصار كانه سبمانه وتعالى قال : « طلقوهن مرتين أذا أربتم الطلاق ، والأمر بالتفريق نهى عن الجمع ، لأنه هده ، فيدل على كون الجمع حراما أو مكروها على ذكرنا .

قال الشوكانى فى فتح القدير ($^{\circ}$) – انما قال سبحانه وتعالى : مرتان ، ولم يقل طلقتان اشارة الى أنه ينبغى أن يكون الطلاق مرة بعد مرة لا طلقتان دفعة واحدة .

وقال ابن القيم (٤) في زاد المعاد (٥) : ولا تنقل العرب في لفتها وقوع المرتين الا متعاقبتين كما قال النبى صلى الله عليه

⁽١) البقرة: ٢٢٩ .

⁽٢) البقرة: ٣٣٣ .

⁽٣) فتح القدير (تفسير الشوكاني) ٢١٢/١ .

⁽٤) ابن القيم الجوزية: شمس الدين ابى عبد الله محمد بن ابى بكر الزرعى الدمشقى الامام المحدث المفسر الفقيه ولد سنة ١٩٦١ هـ، توفى سنة ٧٥١ هـ، له من التصانيف اعلام الموقعين ، اغاثة اللهفان فى مصائد الشيطان » وغيرها كثير . (هدية العارفين ١٥٨/١) .

وسلم من سبح الله دبر كل مسلاة ثلاثا وثلاثين وحمده ثلاثا وثلاثين وكبرة أربعا وثلاثين ، ونظائره فإنه لا يفعل من ذلك الا تسبيح وتكبير وتحميد متوال يتلو بعضه بعضا فلو قال سبحان الله ثلاثا وثلاثين والمد لله ثلاثا وثلاثين والله أكبر أربعا وثلاثين بهذا اللفظ لكان ثلاث مرات فقط ، وأصرح من هذا قوله سبحانه « والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أدبع شهادات بالله أدبع شهادات بالله أدبع شهادات أنه لمن الصادقين كانت مرة وكذلك قوله « ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات أنه لمن الكاذبين فلو قالت أشهد بالله أربع شهادات أنه لمن الكاذبين فلو قالت أشهد بالله أربع شهادات أنه لمن الكاذبين كانت واحدة .

تانيا ، من السنة الكريمة ،

استدلوا بما برواه النسائى من محمود بن لبيد قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امراته ثلاث تطليقات جميعا فغضب ثم قال : أيلعب بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم -- حتى قام رجل وقال : يا رسول الله ألا أقتله ؟ (٢).

واستدلوا بحديث عبادة بن الصامت - رضى الله تعالى عنه - أن توما جازًا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : إن أبانا طلق امرأت الفا فقال - صلى الله عليه وسلم د بانت امرأته بثلاث في معمية الله تعالى ، وبقى تسعمائة وسبعة وتسعون وزرا في عنقه الى يوم القيامة ، (٢).

⁽١) النور: ١٠ ،

 ⁽٢) سن النسائي ١٩٥/٢ . المطبعة الميشية .

⁽٢) مجمع الزوائد ٤/٢٣٨.

تالثا ، الاجماع (١) ،

قال أبن قدامه (^۲) وهو يشير ألى تمريم جمع الطلقات الثلاث ولانه قول من سمينا من الصمابة .. ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف قولهم فيكون ذلك أجماعا .

رابعا ، التياس ،(٣)

وأما القياس فقد جاء في المغنى (3) و ولانه تحريم للبضع يقول الزوج من غير حاجة فحرم كالظهار ، بل هذا أولى ، لأن الظهار يرتفع تحريمه بالتكفير ، وهذا لا سبيل للزوج إلى رفعه بحال ، ولانه ضرر واضرار بتفسه وبامرأته من غير حاجة . فيدخل في عموم النهي وربما كان وسيلة إلى عوده إليها حراما أو بحيلة لا تزيل التحريم ، ووقوع الندم وغسارة الدنيا والآخرة فكان أولى بالتحريم من الطلاق في المنيض الذي ضرره بقاؤها في المعدة أياما يسيره أو الطلاق في طهر مسها فيه الذي ضرره احتمال الندم بظهور العمل ، فإن ضرر جمع الثلاث يتضاعف على التحريم ههنا .

- (١) الاجماع: هو اتفاق أهل العل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور (نهاية السول في شرح منهاج الاصول ٢٣٧/٣)
 - (٢) المفنى لأبن قدامة ١٠٣/٧ ،
- (٣) القياس: يطلق على الحاق أمر لم يرد حكمه في الكتاب أو السنة أو الاجماع بأمر ورد حكمه في أحدهما لاشتراكها في عله الحكم « اصبول اللقة لزكي الدين شعبان حر ١٩٣٠ ».
 - (٤) المغنى ١٠٣/٧.

خامسا ، المتول ،

فأما المعقول قمن وجوه (١):

أحدها: أن النكاح عقد مصلحة لكونه وسيلة إلى مصالح الدين والدنيا ، والطلاق ابطال له ، وابطال الصلحة مفسدة .

وقد قال الله عز وجل: (والله لا يحب الفساد) (Y) ، وهذا معنى الكراهة الشرعية أن الله تعالى لا يحبه ولا يرضى به ، الا أنه قد يخرج من أن يكون مصلحة لعدم توافق الاخلاف وتباين الطبائع ، أو لفساد يرجع الى نكاحها فهنا تنقلب المصلحة في الطلاق ، ليستوفى مقاصد النكاح من امرأة أخرى ، فالشرع والعقل يدعوانه الى النظر ، وذلك في أن يطلقها طلقة واحدة رجعية قلعل وعسى أن تعود الماء الى مجراها .

والثانى: أن النكاح عقد مسنون بل هو واجب ، فكان الطلاق قطعا للسنة وتقويتا للواجب ، فكان الأصل هو العظر والكراهة ، الا أنه رخم للتأديب أو للتخليص ، والتأديب يحمل بالطلقة الرجعية .

⁽١) انظر: مجلة البحوث الاسلامية المسادرة من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء بالملكة العربية السعوبية ، المجلد الأول ، العند الثاني من ١٠٧١ .

⁽١) البترة: ٧٠٥٠

ثالثها: أن الشارع حين شرع الطلاق جعله رجعياً لتكون فترة العدة فرصة يجرب فيها كل من الزوجين حياة البعد عن شقه الأخر فقد يندم أحدهما أو كلاهما ، أو قد ينظهر لدى الزوج أن السبب الذى دعاه للطلاق لم يكن صحيحا ، ولهذا كان الأصل في الطلاق أنه رجعي .

القول الثاني : هو مذهب الشافعية والرواية الثانية للامام أحمد ومذهب ابن حزم الظاهري بأن ايقاع الثلاث بلفظ واحد ليس يمحرم .

بدهب الشانعية ،

ذهب الشاهعية الى أنه لا بدعة فى عدد الطلقات فللرجل ان يطلق واحدة أو اثنين أو ثلاثة فى مجلس واحد أو فى طهر واحد أو فى عدة واحدة، ولكنهم قالوا والأولى عدم الجمع .

. قال النوري (١) في المنهاج (٢) : ولا يحرم جمع الطلقات .

وقال الغزالي في الوجيز (٣) : ولا بدعة في الجمع بين الثلاث ولكن الأولى التقريق حذرا من الندم .

 ⁽١) النووى: يحيى بن شرف بن مرى بن حسن الحزامى الحوارتى النووى ، الشاقعى ،
 ابو زكريا محى الدين: علامة بالفقه والحديث مواده روفاته فى نوا بسورية ١٣١ ١٧٦ هـ تعلم فى دمشق ، له مؤلفات كثيرة ، (الاعلام ١٤٩٨) .

⁽٢) مفنى المحتاج شرح المنهاج ٣١٢/٣ .

⁽٣) الرجيز ٢/١٥،

ومن العنابلة قال ابن قدامة فى المغنى (١) اختلفت الرواية عن أحمد فى جمع الثلاث فروى عنه أنه غير محدم اختاره الفرقى .

وقال ابن حزم الظاهرى (٢) وجدنا من حجة من قال: ان الطلاق الثلاث مجموعة سنة لا بدعة ، قول الله تعالى « فإن طلقها خلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » فهذا يقع على الثلاث مجموعة ومفرقه ولا يجوز أن يخص بهذه الآية بعض ذلك دون بعض بغير ثص (٣) .

وأدلتهم ملى ذلك ،

۱ - ما رواه الشاقعى فى كتابه الام (أ) من روايات ساقها للتدليل على رأيه وكلها تدل على موضوع واحد بفكرة واحدة وهى أن عددا من الصحابة أوقعوا الطلاق الثلاث واستفتوا كبار فقهائهم فأفتوهم بالوقوع دون أن يصدر منهم أى نهى أو استنكار

⁽١) المغتى ١٠٢/٧ ،

⁽٢) أبو مضمد على بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح: أصله من فارس ، ولد يقرطية سنة ٣٨٤ كان عالما بعليم المديث واقهه ، مستنبطا للاحكام من الكتاب والسنة ، بعد أن كان شاقعى المذهب ، انتقل الى مذهب أهل الظاهر ، من مؤلفاته : المحلى ، الاحكام لاصول الاحكام ، الفصل في الملل والاهوا، والنمل ، توفي سنة ٢٥١ هـ ، (هدية العارفين ١٩٠/٥) .

⁽٢) الملي لابن عزم ١٧٠/١٠ .

^{. 177/0} pt (Y)

لما فعلوه فلو كان طلاق بدعة لتصحوهم أو بيتوا لهم أن الطلاق المشروع هو الطلقة الواحدة .

ومن أهم ما استدلوا به مارواه الشافعى في الام أن عويمرا العجلانى لما لاعن زوجته وقبل أن يأمره عليه الصلاة والسلام بالطلاق طلقها ثلاث مرات وكان هذا بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم فكان اقرارا من النبى بالثلاث (١).

٢ عن مالك بن أنس عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، عن فاطمة بنت قيس، أن أبا عمرو بن حفص طلقها البته وهو غائب بالشام فبعث اليها وكيله بشعير فسخطته فقال: والله مالك علينا من شئ فجاءت النبى ملى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال: (ليس لك عليه نفقة) (Y).

 ٣ - عن عائشة رضى الله تعالى عنها: أن امرأة رفاعة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن رفاعة طلقنى فبت طلاق (٣).

⁽۱) متفق عليه ، رواه البشاري في كتاب الطلاق ٤/٧ ه ط . الشعب .

⁽Y) رواه الامام احمد في مستده ٢/٢/١ .

⁽٣) رواه البخاري ٧/٥٥ ، والبخاري هو: محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة البخاري ، ابو عبد الله ، حير الاسلام والحافظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صاحب الجامع الصحيح العروف ، ولد قي بخاري سنة ١٩٤ هـ وتوقى سنة ٢٥٦ هـ . (الاعلام ٢٠٨٦) .

وجه الدلالة من الاهاديث .

هذه الاحاديث تدل على أنه ايقاع الثلاث بلفظ واحد ليس بمحرم والا ظهر من النمووس ما يدل على عكس ذلك .

الرد على هذه الإهاديث ،

وقد أجاب الأكثرون على هذه الأحاديث بقولهم:

أما حديث المتلاعثين قفير لازم ، لأن الفرقة لم تقع بالطلاق ، فإنها وقعت بمجرد لعان الزوج فلا حجة فيه .

ثم ان اللعان يوجب تحريما مؤبدا ، فالطلاق بعده كالطلاق بعد انفساخ النكاح بالرضاع أو غيره .

ولأن جمع الثلاث إنما هرم لما يعقبه من الندم ، ويحصل به الشبرر ويقوت عليه من هل نكاحها ، ولا يحصل ذلك بالطلاق بعد اللعان لحصوله باللعان .

أما حديث فاطمة بنت قيس فقد جاء فيه أنه أرسل إليها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها ، وحديث أمرأة رفاعة جاء فيه أنه طلقها أغر ثلاث تطليقات فلم يكن في شئ من ذلك جمع الثلاث ، ولا خلاف بين الجميع أن الاختيار والأولى أن يطلق واحدة ثم يدعها حتى تنقضى عدتها ، فإن في ذلك أمتثالا لأمر الله عز وجل وموافقة لقول السلف ، وأمنا من الندم ، فإنه متى ندم راجعها فإن فاته ذلك بانقضاء عدتها فله نكاحها .



الفصل الثاني

ما يترتب على ايقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد

اختلف الفقهاء على أربعة مذاهب (١):

الدهب الأولى: أن الرجل اذا طلق زوجته ثلاثا بلفظ واحد وقعت ثلاثا دخل بها أولا ، وهذا قول الأئمة الأربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة رخوان الله تعالى عليهم .

الدهب النائي: إن الرجل اذا طلق زوجته ثلاثا بلفظ واحد وقعت واحدة دخل بها أولا ، وهو قول بعض أصحاب أبى حنيفة ومالك واحمد بن حنيل وهو اختيار شيخ الأسلام ابن تيمية ويروى عن على وابن مسعود وابن عباس القولان وهو قول كثير من التباعين ومن بعدهم.

الدخول بها وغيرها فتقع المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث بالمدخول بها وتقع واحدة بغيرها ، وهذا قول جماعة من الصحاب ابن عباس وهو مذهب اسحاق بن راهوية .

المدهب الوابع: أنها لا تقع بل ترد لأنها بدعة محرمة والبدعة مردودة لقوله معلى الله عليه وسلم (من عمل عملا ليس عليه أمرنا قهو رد) وهو مذهب الامامية من الشيعة .

⁽١) انظر زاد الماد ٢/٠٥٧٠

المذهسب الأول مذهب الجمعسور

قال جمهور الفقهاء: أن الرجل اذا طلق زوجته ثلاثا بلفظ واحد وقعت ثلاثا دخل بها أولا وهو ما ذهب اليه الصنفية والمالكية والشافعية والمنابلة .

قال الكاساني من فقهاء الصنفية (١): وأما حكم طلاق البدعة ، فهو أنه واقع عند عامة العلماء ، وقد ذكر هذا بعد سياقه للالفاظ التي يقع بها طلاق البدعة وذكر منها الثلاث بلفظ واحد .

وقال ابن الهمام (Y): وذهب جمهور الصحابة والتابعين من بعدهم من أثمة المعلمين الى أنه يقع ثلاثاً (Y).

ومن فقهاء المالكية قال سحنون: قلت: أرأيت ان طلقها ثلاثا وهي حامل في مجلس واحد أو مجالس شتى ، أيلزمه ذلك أم Y ؟ قال: قال مالك يلزمه ذلك Y.

(١) بدائع السنائع ٩٦/٣.

(٢) ابن الهمام : محمد بن عبد الواحد كمال النين الشهور بابن الهمام ولد في الاسكندرية عام ٧٨٨ حتفي المذهب غير متعصب لذهبه له آراء اجتهادية خالف فيها مذهبه ، يلغ مرتبة الاجتهاد كما ذكر ابن عابدين في حاشيته ، له تصانيف كثيرة في الفته والأصول ، اشهر كتبه فتح القدير وهو شرح متن الهداية ، والتحرير في الأصول ، زاد الفقير في الفروع ، وتوفي عام ٨٦٨ هـ . (هديه العارفين / ٢٠١/١) .

(٣) فتح القدير ١٦/٥٧ .

(٤) المونة الكبرى ٢٨/٣.

وقال القرطبي : قال علماؤنا : واتفق أثمة الفتوى على لزوم ايقاع الطلاق الثلاث في كلمة واحدة ، وهر قول جمهور السلف (١) .

وقال الامام الشافعي رحمه الله (Y): اغبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عكرمة بن غالد ، أن سعيد بن جبير أغبره أن رجلا أتى ابن عباس فقال : طلقت امرأتي مائة ققال ابن عباس رضى الله تعالى عنه : تأخذ ثلاث وتدع سبعا وتسعين .

وقال الشيرازى (Υ): وإن قال لغير المدغول بها انت طالق ثلاثا وقع لأن الجميع صادف الزوجية فوقع الجميع ، كما لو قال ذلك للمدخول بها ... » (3).

ومن فقهاء المنابلة قال ابن قدامة (٥): وإن طلق ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ، ولا فرق بين قبل الدخول وبعده .

⁽١) تفسير القرطبي ١٢٩/٣ ،

⁽٢) الام ٥/٢٢١ .

⁽٣) ابراهيم بن على بن يوسف الشيرازي: الملقب جمال الدين ، سكن بقداد وتفقه على اعراضه المدين على المقله ، المدين على الفقه ، اعيانها تولى التدريس في نظامية بغداد ، من تصانيفه : المهنب ، التتبيه في الفقه ،

اللمع وشرحها في الأصول وغيرهم كثير ، ولد سنة ٣٩٣ هـ ، وتوفى سنة ٢٧٦ هـ . (كشف الظنون ٥/٥٧٥) ،

⁽٤) المنب ١٨٤/٧ .

⁽ه) المغتى ١٠٤/٧

وجاء فى الانصاف (١): وإن طلقها ثلاثا مجموعة قبل رجعة مرة واحدة طلقت ثلاث وإن لم ينوها على الصحيح من المذهب، نص عليه مرارا وعليه الاصحاب بل الأئمة الأربعة رحمهم الله وأصحابهم فى الجملة.

أدلة جمعور النتماء :

استدل جمهور الفقهاء على ما ذهبوا اليه:

أولا من الكتاب: قوله سبحانه وتعالى « الطلاق مرتان فامساك بعووف أو تسريح باحسان » (٢).

قال القرطبي (٣) في تفسير هذه الآية (٤): ترجم البخاري على هذه الآية باب من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى (الطلاق مرتان) وهذه اشارة منه الى أن هذا التعديد أنما هو فسحة لهم فمي ضيق على نفسه لزمه .

⁽١) الانصاف ٨/٣٥٤ .

⁽٢) البقرة: ٢٢٩ .

⁽٣) ابن عبد الله محمد بن احمد الانصارى القرطبي العالم الجليل النقية المفسر آخذ عن ابني العباس القرطبي وغيره ، له تفسير كبير وهو من اجل التفاسير وأعظمها نقما وله شرح الأسماء الحسني ، والتذكرة في شفيل الاذكار ، والتذكرة في احوال الاخرة في مجلدين كتاب ليس لنه مثييل توقى فني شيوال ١٧١ هـ (الاعلام ٢٧١٧) .

⁽٤) تفسير القرطبي ١٣٨/٢ .

وقال ابو بكر الرازي تمت عنوان « ذكر المجاج لايقاع الطلاق الثلاث معاً » قوله تعالى « الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان » الآية .. يدل على وقوع الثلاث معا مع كونه منهيا عنه . وذلك لأن قوله تعالى « الطلاق مرتان » قد أبان عن حكمة إذا وقع اثنتين بأن يقول : أنت ، أنت طالق في طهر واحد وقد بينا أن ذلك خلاف السندة، فإذا كان في مضمون الآية المكم بجواز وقوع الأثنين على هذا الوجه دل ذلك على صحة وقعهما لو أوقعهما معاً ، لأن أحدا لم يفرق بينهما .

وفيها الدلالة عليه من وجه آخر وهو قوله تعالى : e فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » (e) فحكم بتحريمها عليه بالثالثة بعد الاثنين ولم يفرق بين ايقاعها في طهر واحد أو في أطهار ، فوجب الحكم بايقاع الجميع على أي وجه أوقعه من مسنون أو غير مسنون ومباح ومحظور (e).

وأما استدلالهم من السنة نبالأهاديث الأتية ،

١ - ما ثبت فى المسميمين (١) فى قصة لعان عويمر وزوجته وفيه « فلما افرغا قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها قطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين .

⁽١) البقرة ٢٣٠ .

⁽٢) انظر مجلة اليون الاسلامية - المجلد الأول - العدد الثالث ص ٧٧ .

⁽٣) فتح الباري شرح صحيح البغاري ١٩١/٩ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٢٣/١٠ .

وجه الاستدلال ،

أن عويمرا اطلقها ثلاث طلقات بحضرة رسول الله صلى الله علي ولله وسلم فلو كان هذا لا يجوز لما أقره عليه ولبين له أن الطلاق يجب أن يكون طلقة واحدة ، فدل على أن الطلاق الثلاث مشروع وأن النبى صلى الله عليه وسلم أقر من طلق ثلاثا بحضرته على فعله . وإذا لم يكن سكوت النبى صلى الله عليه وسلم اقرارا وإجازه فعلى الأقبل كان ينكر عليه ذلك بقوله أن هذا محرم فسكوته عليه الصلاة والسلام إما اقرار وإما عدم انكار .

Y - حديث ابن عمر (۱) عن المسن قال: حدثنا عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، ثم اراد أن يتبعها بتطليقتين آخريين عند القرأين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله تعالى انك اخطات السنة ، والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء ، وقال: فأمرني رسول الله فراجعتها ثم قال: اذا هي طهرت ، فطلق عند ذلك أن أمسك ، فقلت يا رسول الله لو كنت طلقتها ثلاثا أكان لي أن أراجعها ؟ قال: لا كانت تبين وتكون معصية (٢).

(Y) سنن الدار قطني ٤/٧ ط. دار المعاسن.

⁽۱) عبد الله بن عمر بن القطاب العدى القرشي أسلم مع أبيه وهو صفير لم يبلغ الملم ، وهاجر مع أبيه الى المينة ، لم يحضر غزوة بدر لأنه كان صفيرا ، حضر غزوة الخندق وشهد اليرموك ، كان كثير الاتباع لآثار رسول الله عليه وسلم حتى كان يمشى الاماكن التى كان يمشى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان يمشى الاماكن التى كان يمشى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . توفى بمكة سنة ١٣ وهو ابن ٨٤ سنة . (الاصابة ٢٤٧/٢)).

وقى البخارى (١): وكان عبد الله إذا سئل عن ذلك قال لأحدهم إن كنت طلقتها ثلاثا فقد عرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك .

ومما يجب ذكره أن البخارى لم يرو الزيادة: لو طلقتها ثلاثا . وجه الاستملال ،

قول ابن عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم: لو كنت طلقتها ثلاثا .. وأن النبى صلى الله عليه وسلم اجابه بعدم جواز المراجعة بعد الثلاث أى البينونة الكبرى فدل على أن الثلاث تقع ثلاث لا واحدة ، ولو لم يكن ذلك لقال له عليه الصلاة والسلام إن طلاق الثلاث واحدة ولك أن تراجعها .

٣ حديث محمود بن لبيد: (٢) روى النسائى عن محمود بن لبيد قال: أخبر رسول الله ملى الله عليه وسلم عن رجل طلق أمرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال: أيلعب بكتاب الله وأنا بين اللهركم عتى قام رجل نقال: يا رسول الله إلا أقتله ؟ (٣).

⁽۱) فتح الباري شرح مسمع الباري ۲۹۸/۹ .

 ⁽۲) محمود بن لبيد بن لبي رافع الانصاري الاشبهلي ولد على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسطم وحدث عنه احاديث كثيرة ، قال البشاري له صحبة وكان من العلماء مات
سنة ٩٦ هـ وقد ترجم له الامام احدد في مسئده . (الاصابة ٣٨٧/٣٠) .

⁽٢) سنن النسائي ١٤٢/٦ المنبعة المصرية ،

وفسى بعض الروايات زيادة : وامضاه عليه ولم يرده وقال المافظ (١) في بلوغ المرام : رواته موثقون (٢)

أنه طلاق على سمع من الرسول صلى الله عليه وسلم ومصبه فأقره عليه ، ولو لم يكن مشروعا لم يقره عليه المسلاة والسلام على أمر غير مشروع ، فدل على أن الرجل إذا أوقع أكثر من طلقة بلفظ واحد الزم بها .

٤ حديث عبادة بن الصامت (٣) : عن عبادة بن الصامت قال طلق جدى امرأة له ألف تطليقة - فانطلق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال النبى صلى الله عليه وسلم ندك أما ثلاث فله ، وأما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم أن شاء الله عذبه وأن شاء غفر له (٤).

⁽۱) العلامة أبو عبد ألله محمد بن على بن محمد بن عبد ألله بن ألحسن بن محمد أبن مسلاح بن على بن عبد ألله أليمن الحافظ العلامة الشبهير بالشوكاتي القاضىي بصنعاء ولد سنة ١٧٧٧ وتوفي سنة ١٢٥٠ له عن التاليف البديعة في احكام الشريعة بنيل الاوطار شرح منتقى الأخبار (هدية العارفين ٢٦٥/١) .

 ⁽۲) نيل الاوطار ٢/٧٢٧ .
 (٣) عبادة بن الصاحت : من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم حدث عنه أبو إمامة

ر) الباهلي، وأنس بن مالك شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو من جمع القرآن فيعصر النبي صلى الله عليه وسلم (الاصابة ٢٦٤/٧).

⁽٤) مجمع الزيائد ٤/٣٣٨.

وجه الاستدلال ،

إن هذا اقرار صريح من النبى صلى الله عليه وسلم أن من طلق أكثر من واحدة تقع كلها وتبين زوجته فإن طلقها ثلاثا فأكثر ولا رجعة لها . فلو كان الطلاق لا يقع إلا واحدة لحكم له النبى عليه المسلاة والسلام بمراجعة زوجته ، وقال لها أنها واحدة أن شئت فعد الى زوجتك . أما وقد قال له أنها بائت ولا مخرج لك فدل على أن الثلاث تقع مجموعة وتبين بينونة كيرى .

٥ - حديث فاطمة بنت قيس: ثبت في المحصيصين (١) من حديث ابى سلمة بن عبد الرحمن أن فاطمة بنت قيس أخبرته: ان زوجها أبا حقص بن المفيرة المغزومي طلقها ثلاثا ، ثم انطلق إلى اليمن ، فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة ام المؤمنين فقائوا: إن أبا حقص طلق امرأته ثلاثا فهل لها نفقة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « ليس لها نفقة وعليها العدة » .

وفى صحيح مسلم (٢) في هذه القصة : قالت فاطعة فأتبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كم طلقت ؟ قلت ثلاث ، فقال : صدق ليس لك نفقة وفي الصحيحين أيضا عن فاطمة بنت

⁽١) منصبح البخاري ٧٤/٧ ط. الشعب،

⁽٢) منصبح مسلم ١٠ / ١٠٥ المطبعة المسرية .

قيس: أن أبا حفص بن المفيرة طلقها البتة وهو غائب الحديث . وقد جاء تفسير هذه البتة بأنها ثلاث كما سبق .

وجه الاستدلال ،

ان المطلقة المبتوتة لا نفقة لها ، أما المطلقة الرجعية فلها النفقة ، فعدم النفقة للمطلقة ثلاثا دل على أنها بانت بينونة كبرى وأن الثلاثة وقعت فلم يمكم لها النبى ملى الله عليه وسلم بنفقة ، ولو كانت الثلاث طلقة واحدة لمكم لها بالنفقة لأنها في عدة طلاق رجعى (١).

ثالثا: الأجماع (٢)

وقال الجمهور: إن الاجماع انعقد في عهد عمر على وقوع الثلاث وكل من خالف ذلك لا عبرة بخلافه لأنه خبر آحاد لا يقف امام حجبة الاجماع وقد استمر الاجماع حتى عصرنا هذا (٢).

(١) نفقة المعتدة: لا خلاف بين الفقهاء أن المعددة من طلاق رجعى على زوجها المطلق النفقة والسكتى ، أما المعتدة من طلاق بائن فقد اتفق الفقهاء على أن نفقتها على زوجها أن كانت حاملا لقوله تعالى « وأن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » واختلفوا فيما دون ذلك .

قال الشافعي : ليس لها الا السكتي .

أما العنفية فقالوا: المطلقة بائنا النفقة سواء كانت في عدة طلاق رجعى ام في عدة طلاق رجعى ام في عدة طلاق بائن . وسبب الخلاف حديث فاطمة بنت قيس فمن أخذ به قال لا نفقة للمطلقة بائنا مادامت في العدة ومن لم يأخذ به قال ان عموم قوله تعالى « لينفق نو سعة من سعته » عام لا يخصص هذا العديث (الاحوال الشخصية للامام محد ابر زهرة ، ص ٣٨٣) .

- (٢) الاجماع: هو انفاق مجتهدي الأمة الاسلامية في عصر ما على أمر من الأمور.
- (٣) انظر: القول الجامع في طلاق البدعي والمتنابع للشيخ محمد بخيت المطيعي من
 ٤٦.

بناقشة أدلة الجمعور

أولا ، أما الكتاب ،

ففى قوله تعالى « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح باحسان » اعترض بأن المراد بالآية الطلاق المالاون فيه ، واتباع الثلاث معا غير مالاون فيه ، فكيف يستدل بها فى الالزام بطلاق... وقع على غير الوجه المباح وهى لم تتضمنه(١).

ثانيا ، (ما السنة ،

فحديث عويمر العجلاني لا هجة فيه لأن الزرجة تبين باللمان (Y) فطلاق الثلاث وقع على غير محل إذ بانت قبل الطلاق فأى اقرار من النبي صلى الله عليه وسلم حتى يعتبر حجة في ايقاع الطلقات الثلاث.

وأما قولهم في سكوته عدم انكار . فقد أجاب السرخسي بجوابين (٣):

⁽١) انظر: مجلة البحوث الاسلامية - المجك الأول - العند الثالث ، المملكة العربية السعودية .

 ⁽٢) اختلف الفقهاء في الفرقة باللمان هل فسخ أم طلاق؟ ذهب جمهور الفقهاء الى أن
 الفرقة باللمان فسخ للنكاح وأيست بطلاق ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد أبن
 المسن : لا تقع الفرقة إلا بتقريق الحاكم ويكون طلاقا بأثنا

⁽Y) Hamed 1 / 0 i

۱ – انما ترك النبى صلى الله عليه وسلم الانكار على العجلاني في ذلك الوقت شفقة عليه لعلمه أنه لشدة الفضب ربما لا يقبل توله فيكار فأخر الانكار الى وقت آخر وأنكر عليه في قوله فلا سبيل لك عليها .

٢ - أو كراهة أيقاع الثلاث لما فيه من سد باب التلاقى من غير حاجة وذلك غير موجود في حق العجلانى لأن باب التلاقى بين المتاهن منسد ماداما مصرين على اللعان والعجلانى كان مصرا على اللعان .

٢ – أما هديت ابن عمر ،

فقد طعن المخالفون في منته وسنده ، أما المن فقالوا أن فيه زيادة لم تأت بها باقى الروايات ، وهي موضع الاستدلال ، بل هي مما انفرد به عطاء الخراساني وهي قوله ، لو طلقها (١) .

وأجاب القرطبى وأبن رجب عن حديث تطليق أمرأته ثلاثا وهي حائض ورد النبى صلى الله عليه وسلم ذلك الى السُنة قال القرطبى (Υ) ما نصه: قال الدارقطنى (Υ) - أي في روائه - كلهم من الشيعة ، والمعوظ أن أبن عمر طلق أمرأته واحدة في الحيض . (Υ) فتوالياي Υ (Υ).

- (٢) تفسير القرطبي ١٣٠/٢ .
- (٣) هو أبو المسن على بن عمر بن اهده البغدادي الدارفطني صناحب السنان ولد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ ، مسمع ببغداد والبصيرة والكوفة رواسط ، وارتمل في كهولته الى مصر والشام ، كان أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع ، واماما في القراءة والنحو ، الف كتاب السنن وكتاب العال ، والافراد وغيرها ، حدث عنه الحاكم وغيره ، (انظر المبتكر الجامع لكتابي المنتصر والمتصر ص ١٨٠٠) .

٣ - وحديث معبود بن لبيد ،

قالوا: أنه مرسل (١) ، لأن محمود بن لبيد لم يثبت له سماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت ولادته في عهده صلى الله عليه وسلم وذكره في الصحابة من أجل الروية فقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شئ صريح فيه بالسماع.

ثم ان النسائي قال بعد تخريجه لهذا المديث: لا أعلم أحدا رواه غير مخرمة بن بكير يعنى ابن الأشج عن أبيه ، ورواية مخرمة عن أبيه وجادة من كتابه ، قاله احمد ، وابن معين وغيرهما (Y).

قال صاحب سبل السلام (آ): ومما يدل على عدم مشروعية الثلاث ما أخرجه سعيد ابن منصور بسند صحيح عن أنس أن عمر كان اذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع ظهره ضربا ، وكأنه أخذ تحريبه من قوله صلى الله عليه وسلم: أيلعب بكتاب الله.

⁽١) المديث المرسل: هو ما يترك فيه التابعي اسم الصحابي الذي ومبل اليه المديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيقول التابعي قال رسول الله ، والفقهاء على خلاف في قبول المديث المرسل وعدم قبوله ،

 ⁽٢) سأن النسائي ١٤٢/١ الطبعة المعرية .

⁽٢) سبل السلام ٢/٢٢٢ .

حديث عبادة بن الصامت :

قال ابن القيم (١) : وأما حديث عبادة بن الصامت الذي رواه الدار فطئى فقد قال عقيب اخراجه . رواته مجهولون وضعفاء ، إلا شيخنا وابن عبد الباقي .

أما حديث فاطمة بنت قيس :

ثيقول ابن القيم في زاد المعاد (٢) - الحديث جاء بخمسة الفاظ: طلقها ثلاث ، طلقها البتة ، طلقها أخر ثلاث تطليقات ، وأرسل إليها بتطليقة كانت بقيت لها ، وطلقها ثلاثا جميعا .

واللفظ الخامس « طلقها ثلاثا جميعا » من حديث خالد عن الشعبى ولم يقل ذلك عن الشعبى غيره مع كثرة من روى هذه القصة عن الشعبى . وعلى هذا فالاستدلال بحديث فاطعة بنت قيس لا يصلح أن يكون حجة على وقوع الثلاث . ولأن الروايات التى جاءت في البخارى ومسلم تشير الى أن تلك الطلقة كانت آخر الطلقات الثلاث فسقط الاستدلال .

وأما دعواهم الاجماع: قالاجماع لم يتعقد على وقوع الطلاق الثلاث ثلاث طلقات في أي عصر كان. وقولهم إن الاجماع انعقد

⁽١) اغاثة الليفان ١/٣١٨.

⁽٢) زاد الماد ٤/٨٨.

فى عهد عمر معناه: إن الطلاق الثلاث كان يقع واحدة قبل عهد عمر ثم ظهر ناسخ لدى عمر خفى عمن قبله فانعقد الاجماع على ذلك .

فهذا قول باطل لأنه ليس من المعقول أن يخفى ناسخ على جمهور الصحابة في أمر له صلة في كل أسرة ولدى كل بيت . $(\)$

⁽١) انظر : مدى حرية الزيجين في الطلاق ٢٤٤/١ .

المذهب الثائس

وهو قول بعض أصماب أبى حنيفة ومالك واحمد بن حنبل وبعض أهل الظاهر وهو اغتيار شيخ الاسلام بن تيمية :

أن الرجل اذا طلق زوجته ثلاثا بلفظ وأحد وقعت واحدة دخل بها أولا ، ويروى عن على وابن مسعود وابن عباس القولان وهو قول كثير من التابعين ومن بعدهم .

قال ابن الهمام : وقال قوم يقع به واحدة وهو مروى عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنه وبه قال اسحاق ، ونقل عن طاوس وعكرمة أنهم يقولون خالف السنة فيرد الى السنة (١).

وقال الباجى (٢): وحكى القاضى أبو محمد فى اشرافه عن بعض المبتدعة بلزمه طلقة واحدة ، وانا روى هذا عن المجاج بن أرطأة ومحمد بن اسحاق .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية (٣) في أثناء الكلام من ذكر المذاهب في ذلك: الثالث أنه محرم يلزم منه الاطلقة واحدة .

(١) فتح القدير ٢/١٥) .

⁽Y) المنتقى بشرح المطاع/٢.

⁽٢) فتاري بن تيمية ٢/٧٩ وانظر زاد المعاد ١٠٥/٤ .

وأما الامام احمد نفسه فقد قال الأثرم: سالت إيا عبد الله من حديث بن عباس كان الطلاق على عهد رسول الله منلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر واحدة بأى شئ تدفعه، قال: برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه، ثم ذكر عن عدة عن أبن عباس أنها ثلاث، فقد صرح بأنه انما ترك القول به لمخالفة راوية له ، وأصل مذهبه وقاعدته التي بني عليها ، أن العديث اذا من لم يرده لمخالفة راويه ، بل الأخذ عنده بما رواه كما فعل في رواية ابن عباس وفتواه في بيع الأمة ، فأخذ بروايته أنه لا يكون طلاقا وترك رأيه . وعلى أصله يخرج له قول: أن الثلاث واحدة ، فإنه اذا صرح بأنه انما ترك الحديث لمغالفة ألراوي ، وصرح في عدة مواضع أن مخالفة الراوي لا توجب ترك العديث . خرج له في المسالة قولان ، وأصحابه يخرجون على مذهبه أتوالا دون ذلك المديث . أم

وأدلة هذا الذهب ،

أولا: من الكتاب: قوله تعالى « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح باحسان ». قالوا اللام للجنس فدلت الآية على الحصد وأن المشروع من الطلاق المتعدد لا يكون الا مفرقا للعدة فكل طلاق متعدد وقع على غير هذا الوجه المشروع الذي بينه في قوله تعالى « يا أبها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » (١) انظر مجلة البحرث الاسلامية - المجلد الأول - العدد الثالث من ١٧ هيئة كبار العلماء بالسعوبية .

وقى حديث ابن عمر لم يكن طلاقا مشروعا فيرد إلى المشروع وتقع به واحدة فاذا طلق ثلاثا بلفظ واحد أو بالفاظ متتابعة فى مجلس واحد لم يكن هذا الطلاق مشروعا ولا تسريحا باحسان فيرد الى اطلاق المشروع والتسريح باحسان فيقع به واحده (۱).

ثانيا: من السنة :

١ – ما رواه مسلم (٢) في صحيحه (٣) عن طريق طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وسنتين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر : أن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناه قلو أمضيناه عليهم .

 ⁽١) انظر القول الجامع في الطلاق المتنابع للشيخ محمد بخيت المطيعي مفتى الديار المصرية سابقا .

⁽۲) الامام مسلم: هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى ، ابو الحسن ، حافظ من أئمة الحديث ولد سنة ٢٠٢ هـ بنيسابور . أشهر كتبه « صحيح مسلم » جمع فيها ١١٢ الف هديث، وله مؤلفات كثيرة ، توفى سنة ٢٦١ هـ (الاعلام (۲۲\/٧) .

⁽٢) مدهيج مسلم بشرح النروي ١٩/١٠ .

وفى رواية (١): عن طاوس ، أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هناتك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر واحدة قال: قد كان ذلك ، فلما كان فى عهد عمر تتابع الناس فى الطلاق فأجازه عليهم.

٣ - ما رواه الامام احمد في مسنده (٢) عن محمد بن اسحاق قال : هدثني راود بن الحسين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبد يزيد أشو بني مطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا ، قال : فسأله رسول الله عليه وسلم : كيف طاقتها ؟ قال : طاقتها ثلاثا حقال : فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم ، قال : فإنما تلك واحدة فإرجعها ان شئت - فقال : فرجعها. فكان ابن عباس يرى انما الطلاق عند كل طهر .

قال ابن حجر (٣): وهذا الحديث نص في المسألة لا يقابل التأويل الذي في غيره من الروايات .

⁽۱) منحيح مسلم بشرح النويي ۱۰/۹۰ ،

⁽٢) مسند احد رقم الحديث ٢٨٨٧ - ١ / ٢٦٥٠ .

[.] ۲۹۷/۹ در الباره ۲۹۷/۹ .

مناتشة ادلة المذهب الثانى

أولا ، الكتاب ،

أما استدلالهم بهذه الآية على الوجه الذكور شهو مردود لان الآية المذكورة وهي « الطلاق مرتان » على فرض أنها تدل على أن الطلاق المتعدد لا يكون الا مفرقا لم ينص فيها على ميقات التفريق فتدل على وقوع كل طلاق متعدد مفرق على أي حال فرقة . وأنه لا ينافي ذلك ما دل عليه قوله تعالى « فطلقوهن لعدتهن » من أن الواجب ايقاع الطلاق للعدة متعددا . كان أو غير متعدد ، مفرقا كان أو مجموعا ، وأن ما جاء في نسق الخطاب في أنبة « فطلقوهن لعدتهن » يدل على وقوع الطلاق لغيس العدة ، على أننا لو سلمنا جدلا أن الآية تدل على ما ذكروه فكون اللام للجنس الذي بنوا عليه استدلالهم بالآية هو احتمال فيها ويحتمل أيضا أن تكون ال للعهد ، وهيئنذ لا تدل الآية على أن الطلاق لا يكون الا مفرقا بل تدل على أن الطلاق الذي تعقبه الرجعة أو تجديد العقد مرتان أي طلقتان ثنتان أعم من أن تكونا مجتمعتين بلفظ واحد أو مفرقتين ومع احتمال الآية لكلا الوجهين يسقط الاستدلال بها، وقوله عزو جل « فإن طلقها » وقوله «فطلقوهن» الآيات الثلاث دالة على وقوع الطلاق كيف ما أوقع ولا ينافى في ذلك كونه معصبية في بعض الأحوال $(^{1})$.

يانيا : السنة :

أما حديث ابن عباس فلاتنكر حجته الاأنه قد أنتى بخلاف روايته وذلك بما روى عن مجاهد قال: كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال أنه طلق امرأته ثلاثا ، فسكت حتى ظنت أنه رادها اليه ثم قال: ينطلق إحدكم فيركب المعوقة ثم يقول: يا ابن عباس ... وأن الله قال: « ومن يتق الله يجعل له مخرجا » وأنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجا عصيت ربك فبائت منك امرأتك (١).

قالوا هذه فتوى ابن عباس صديحة بدلالتها على وتوع الطلاق الثلاث ، قمن طلق امرأته بانت منه ، وهرمت عليه وعصى لله فيما فعل .

وحديث ركانة فقد رد الجمهور الذين أوقعوا الثلاث ثلاث طلقات على هذا الحديث بأمرين:

١ - أن محمد ابن اسماق مطعون فيه فلا تصح الرواية عنه .

 $Y \sim 10$ ان ابا داود روى المديث بشكل آغر وهو أن ركانة طلق زوجته البتة ، وقال في هديث الثلاثة انه مضطرب وأن حديث البتة أمنع منه (Y) .

⁽١) انظر: النتج الباري ٢٩٧/٩ ، نيل الاصطار ٢٦٩/١ .

 ⁽Y) انظر: مدى حرية الزعجين ف الطلاق ١٩٢٨/٠.

المذهب الثالث

 \cdot وهو مذهب اسحاق بن راهوية $(^{ackslash})$.

أن الرجل اذا طلق زوجته ثلاثا بلفظ واحد تقع ثلاثا في المدخول بها ، وواحدة بغير المدخول بها .

وقد استدلوا لمذهبهم في المدخوَل بها بما استدل به الجمهور وقد تقدم مع مناقشته.

واستدلوا لذهبهم في غير المدخول بها بما رواه ابو داود في سنته (Y): أن رجلا يقال له أبو الصهباء وكان كثيرا السؤال لأبن عباس. قال: أما علمت أن الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله مبلى الله عليه وسلم وأبى بكر وصدر من امارة عمر رضى الله تعالى عنهما، فقال ابن عباس: بلى كان إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله مبلى الله عليه وسلم وأبى بكر ومدر من امارة عمر رضى الله تعالى عنهما، فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال: اجروهم عليهم.

⁽١) اسحق بن ابراهيم بن مخلد المنظلي المروزي العريف بابن راهوية (ابو يعقوب) محدث وققيه من الفقهاء الاعيان ، رحل الى الحجاز وله مع الشافعي مناظرة في بيوت مكة ، من تصانيفه ، المسئد ، وكتاب التفسير ، توفي ٢٣٨ هـ (الديباج المذهب ص ٢٤٤).

⁽٢) سنن ابن داود ٢/١٧٢ . ط. دار الفكر .

الاجابة على هذا الدليل ،

وقد أجاب أبن القيم عن هذا العديث فقال (١): ورواية طاوس نفسه عن أبن عباس ليس في شئ منها قبل الدخول وانما حكى ذلك طاوس عن سؤال أبى الصهباء لابن عباس فأجابه أبن عباس بما سأله عنه ولعله أنما بلغه جعل الثلاث وأحدة في حق مطلق قبل الدخول فسأل عن ذلك أبن عباس ، وقال : « كانوا يجعلونها وأحدة ، فقال له أبن عباس : نعم . أي الأمر كما قلت ، وهذا لا مفهوم له فإن التقييد في المواب وقع في مقابلة تقييد السؤال وقبل هذا لا يعتبر مفهومه .

⁽١) اغاثة الليفان ١/٥٨٨ .

المذهسب الزابسج

وهو مذهب الأمامية من الشيعة (١) .

وهو أن الرجل اذا طلق زوجته ثلاثاً بلقظ واحد لا يقع بل ترد لأنها بدعة محرمة ، والبدعة مردودة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم « من عمل عملا ليس عليه امرتا قهو رد » (۲) .

قال الشوكانى فى نيل الأوطار (٣) (وذهب بعض الامامية الى أنه لا يقع بالطلاق المتتابع شئ ، لا واحدة ، ولا أكثر منها ، وقد حكى ذلك عن بعض التابعين . وروى عن ابن عليه وهشام بن الحكم ، وبه قال أبو عبيدة وبعض أهل الظاهر وسائر من يقول : أن الطلاق البدعى لا يقع لأن الثلاث بلفظ واحد أو الفاظ متتابعة منه - رعدم وقرع البدعى هو أيضا مذهب الباتر والمادق والناصر .

وقال صاحب الروضة الندية (٤): بعد أن ذكر هذا المذهب قال: قلت: بل هو مذهب جماعة من التابعين كما حكاه الليث ومذهب ابن عليه وهشام بن الحكم وجميع الأمامية ، ومن أهل

⁽١) الأمامية فرقة من الراقضة: قالها لا يمكن ان تكون الدنيا بغير امام من ولد المسين وأن الامام يعلمه جبرائيل فإذا مات بدل مكانه مثله (تلبيس بليس لابن الجوزى ص ٢٣) .

⁽٢) مسلم بشرح النوري ١٦/١٢ ، ط. الطبي .

⁽٣) نيل الأبطار ٦/٠٠٦ . ط. الطبيي .

⁽٤) الريشة الندية ٢/٠٥ .

البيت عليهم السلام : الباقر والصادق والنامس وبعض الظاهرية لأن هزلاء قالوا : إن الطلاق البنعى لا يقع والثلاث بلفظ واحد والفاظ متتابعة لا تقم .

وقد أبدى ملاحظاته استاذنا فضيلة الدكتور عبد الرحمن الصابوني (١) على قول الشوكائي وماحب الروضة الندية بقوله (٢): والحظات حول ما دهب الها الشوكائي في نيل الأوطار .

١ - قبوله ذهب بعض الامامية إلى أنه لا يقع بالطلاق المتتابع شئ لا واحدة ولا أكثر غير صحيح ، لأنه لم يقل أحد من الأمامية بعدم وقوع الطلاق المتتابع ، إنما الذين قالوا بعدم الوقوع من الجعفرية قالوا بعدم وقوع الطلاق المقترن بالعدد بأكثر من واحدة لا المتتابع .

٢ يذهب الشوكاني إلى أن سائر من يقول بعدم وتوع الطلقات الثلاث ، وهذا أيضًا غير دقيق ، قلو مسمع عبارته فقال : وذهب بعض الذين قالوا بعدم وقوع الطلاق البدعي في الحيض لكان صحيحا ، فإن كثيرا ممن قالوا بعدم وقوع الطلاق في الميض ، كابن تيمية فإن كثيرا ممن قالوا بعدم وقوع الطلاق في الميض ، كابن تيمية ، وابن القيم قالوا : بوقوع الطلاق المقترن بالعدد واحدة رجعية ،

⁽١) استاذ الشريعة بجامعة ام القرى ومدير جامعة دمشق سابقا .

 ⁽۲) انظر مدى حرية الزرجين في الملاق في الشريعة الاسلامية لعبد الرحمن المنابوني
 ۲/۱۷ وما بعدها .

بل ان ابن حزم وهو من اشد الفقهاء تحمسا لمذهب عدم وقوع الطلاق في الحيش شال بوقوع الطلقات الثلاث كما يوقعها الزوج ان واحدة أو أكثر .

٣ - وقال الشوكاني إن مذهب النامبر عدم الوقوع والمنحيح أن مذهبه الوقوع واحدة.

٤ - كما أن الشوكاني لم يقرق بين الثلاث بلفظ واحد ، أو الفاظ متتابعة ، وهذا خطأ لأن هناك من فرقوا بين المذهبين فالمتتابع يقع والمقترن بعدد لا يقع في مذهب بعض الشيعة .

 وأما من ذكر أسماءهم وهم: ابن عليه وهشام بن الحكم وأبو عبيدة وبعض أهل الظاهر فيحتاج الى تحقيق أكثر مما نقل عنهم.

فهؤلاء الذين ذكر مذهبهم على أنه عدم وتوع الطلتات الثلاث ، الصحيح أن مذهبهم عدم وتوع الطلاق في الحيض – وبما أن الشوكاني لم يقرق بين المذهبين لهذا قرر أن سائر من قال بعدم وقوع الطلاق الثلاث . وقوع الطلاق الثلاث . وقد وجدت مذهبهم في البحر الزخار (۱) – وأنهم يقولون بعدم وقوع الطلاق في العيض ولم أجد لهم رأيا في الطلاق الثلاث في هذا الكتاب .

⁽١) البصر الزخار ١٥٤/٣.

وأما صاحب الروضة الندية:

فقد نقل رأى الشوكائي وزاد فيه أن هذا المذهب هو مذهب جميع الأمامية وهذا خطأ فاضح وبقية الملاحظات التي ذكرتاها عن نص الشوكائي لا تختلف عما ذهب إليه القنوجي في الروضة الندية .

وبعد هذا يتضبح لنا أن ما ذهب إليه الشركاني في نصبه السالف الذكر لا يصلح أن يكون حجة يعتمد عليها في نقل هذا المذهب .



الفصل الثالث

موقف ابن عباس من الطلاق الثلاث بلفظ واحد

لابن عباس (١) موقف في موضوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ذلك أنه روى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع واحدة . وقد أفتى بخلاف ذلك أنه كان يقع ثلاثا مما أدى إلى اختلاف الفقهاء في هذا الموضوع اختلافا بينا . فلابد أن نورد الأصل فيه ثم نناقشه على ضوء بحثنا لنصل إلى الحقيقة ما استطعنا من سبيل .

حديث ابن عباس :

روى طاوس عن ابن عباس قال: كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه اناة فلو أمضيناه عليهم (٢).

⁽۱) عبد الله بن عياس ابن عم رسول الله ملى الله عليه وسلم ، ولد عام الشعب في الشعب في الشعب قبل الهجرة بثالث سنين فتوقى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أبن ثلاث عشرة سنة وقبل وهو أبن غمس عشرة وتولى بالطائف عام ۱۸ أو ۷۰ هـ ، وكان يقال له (حبر الأمة) والمبر: لكثرة علمه وكان أحد السنة من المسحابة الذين مم أكثرهم وياية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اكثر المسحابة فتوى (الاستيماب والاستيماب).

⁽٢) عسميح مسلم بشرح النووي ١١/١٠ .

وفي رواية عن طاوس ، أن أبا الصهباء قال لابن عباس هات من هناتك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله على عليه وسلم وأبى بكر واحدة قال : قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم (١) .

هذا المديث هو أصل الخلاف في موضوع الطلاق الثلاث ، وقد تكلم به الفقهاء والمحدثون كثيرا . واكثرهم لم ينكر أن هذا المديث غير منصبح لكنه لم يعمل بالمديث لروايات أخرى صحت عن ابن عباس تخالف هذا المديث .

فتوی ابن عباس:

عن مجاهد قال: كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال أنه طلق أمرأته ثلاث ، فسكت حتى ظنت أنه رادها اليه ، ثم قال: ينطلق احدكم فيركب الحموقة ثم يقول: يا ابن عباس ... وان الله قال: ومن يتق الله يجعل له مخرجا. وانك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجا عصيت ربك فيانت منك أمرأتك (Y).

⁽۱) منجيح مسلم بشرح النوري ۱۰/۲۰ .

⁽Y) فتح الباري ١٩٧/١ ، نيل الاسلار ٢٩٩/١ .

مناقشة نتوى ابن عباس ⁽¹⁾ ء

١ - هل محميح أن ابن عباس افتى بخلاف روايته ؟

ثبت أن أبن عباس أفتى بوقوع الثلاث جملة ققد رواها عنه مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعطاء أبن أبى رباح ، وعمرو بن دينار ، ومالك بن الحويرث ، ومحمد أبن أياس البكير ، وغيرهم ، وقالوا جميعا أن أبن عباس الزم الثلاث من أوقعها جملة .

ولهذا فإننا نقول أن فتواه بالوقوع مسيحة عنه ، لاشك فيها ، حتى إن ابن القيم وهو من يقول بوقوع الثلاث واحدة ، ومن أشد أنصار هذا المذهب قال في اغاثة اللهفان بعد أن أورد حجج القائلين بعدم الوقوع . ونمن لا نشك أن ابن عباس منح عنه خلاف ذلك ، وأنها ثلاث (٢) .

فقتوى ابن عباس صحيحة غير أنه قد روى عنه نتوى أخرى بعدم الوقوع ، ربما كانت أكثر صراحة ، وهى ما رواه عنه أبو الصهباء ، وهى لا تحتمل التأويل الذى أول به البعض رواية مجاهد ، وقد روى عكرمة أيضا أن ابن عباس كان يفتى بالواحدة (؟).

⁽١) انظر منى حرية الزوجين ١/٧٠٧، ٠

⁽٢) اغاثة اللهقان ١/٤٢٣.

⁽٣) اغاثة اللهنان ١٨٧/١ ،

وبهذا يصبح لدينا فتوى ابن عباس التي رواها أبو الصهباء وهي صريحة بعدم الوقوع ثلاث ، وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم وكلاهما يدلان على أن من اوقع الثلاث جملة لا تقع الا واحدة ، والى جانب ذلك فتوى رواها مجاهد ، فترجح الفتوى الاولى لموافقتها الرواية وتقول : من طلق امرأته ثلاث جملة فلا تقع الاطلقة واحدة .

ما حكم مخالفة الراوى روايته بفتواه؟

هذا بحث امدولى - مخالفة الراوى لروايته - تناوله الاصوليون في جميع كتبهم وهو أن الصحابى اذا خالف روايته فتواه كما لو روى رواية بموضوع معين في شكل ما ، ثم أفتى بخلاف ما روى ، هل ناغذ بروايته التى رواها عن رسول الله عليه وسلم أم ناغذ بفتواه التى أفتى بها بعد تلك الرواية .

المشهور عند الشاقعي أنه يؤخذ برواية الراوي لا بفتواه .
وعند المنفية يؤخذ بفتواه دون روايته . وعند احمد قولان
المشهور عنده الأغذ بالرواية دون الفتوي، وها نمن نأتي بشواهد
أخذ بها الأنمة برواية ابن عباس نفسه وتركرا فتواه (١).

⁽١) انظر مدى حرية الزوجين ١٠٩/١

أخذ الجمهور برواية ابن عباس في بيع الأمة ولم يأخذوا بفتواه فقد روى ابن عباس في حديث بريرة (١): أن بيع الأمة ليس طلاقا لها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرها ولو انفسخ النكاح ببيعها لم يخيرها ، مع أن مذهب ابن عباس خلاف ذلك وهو أن بيع الأمة طلاقها .

وقد احتج بظاهر القرآن وهو قوله تعالى: « والمحسنات من النساء الاما ملكت ايمانكم » فلباح وطء معلوكته ، ولو كان النكاح باتيا لم ينفسخ ، لم يبح وطاها (٢).

وقد أخذ الحنفية أيضا برواية ابن عباس في طلاق المكره ولم يأخذوا بفتواه . فقد روى ابن عباس كل الطلاق جائز الاطلاق المعتوه فقالوا بوقوع طلاق المكره . مع أن ابن عباس أفتى أنه ليس لمكره ولا مضطهد طلاق فهم قد أخذوا بروايته وتركوا فتواه.

قال أبن حجر في فتح الباري (٢) في باب الفلع بعد أن ذكر (١) بريرة: هي أمة اشترتها السيدة عائشة ثم اعتقنها وجعلت ولامها لها . والحديث رواء البخاري ١١/٧ ياب خيار الأمة تحت العبد ط . الشعب ، انظر اعلام الموقعين ٢٩/٣ ، ٣٩ .

(۲) انظر تفسير القرطبي ه/۱۲۲ ط. دار الكتب.

(٣) فتح البارى ٣٢/٩ ، وابن حجر هو: احمد بن على بن محمد الكتائي المسقلان ، أبو الفضل شهاب الدين ، ابن حجر : من أشة العلم والتاريخ أصله من عسقلان بفلسطين مواده سنة ٣٧٧هـ ووفاته سنة ٥٠٦ هـ بالقاهرة ولم يالاب والشعر ثم أتبل على الحديث له مؤلفات كثيرة ، (الاعلام /١٧٨/) .

أن ابن عباس خالف روايته التى رواها أن الخلع طلاق ، ثم أفتى بأن الغلع فسخ ، قال : وهى الحديث أن الصحابى إذا أفتى بخلاف ما روى أن المتبر ما رواه لا ما رأه ، لأن ابن عباس روى قصة أمرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق ، وكان يفتى بأن الخلع ليس بطلاق .

قال ابن القيم في اعلام الموقعين (١):

والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره: أن الحديث أذا صح عن رسول الله مبلى الله عليه وسلم ولم يصبح عنه حديث آخر ينسخه إن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه ، وترك كل ما خالفه ، لا نتركه بشلاف أحد من الناس كاننا من كان راوية ، إذ من المكن أن ينسى الراوى الحديث ولا يضره وقت الفتيا ، أو لا يتغملن لدلالته على تلك المسالة أو يتأول فيه تأويلا مرجوحا ، أو يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الأمر ، أو يقلد غيره في فتواه بخلافه لاعتقاده انه علم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى

⁽١) اعلام المرتمين . ٣٠/٠٤ ط . دار الجيل : بيروت .

الطعن في حديث ابن عباس (١) ۽

 ۱ - قالوا ان حدیث ابن عباس لم یروه البخاری فی محیحه فقد روی فی باب اللعان ان عویمرا العجلانی طلق زوجته ثلاثا ولم یشر إلی هذا الحدیث فی قول ، فدل علی عدم صحته .

والجواب على ذلك: أن غير البخارى من أثمة المديث قد رووه في كتبهم الصحيحة فقد رواه مسلم واحمد . وقد سئل عنه أحمد بأى شئ ترده ؟ فقال برواية الناس عن ابى عباس غلانه ولم يطعن بالحديث انما رجح الروايات المخالفة عليه لموافقتها الجمهور كما ذكرنا .

ثم هل جميع الأحاديث المحيمة هي التي رواها البخاري فقط ؟ لقد جمع البخاري أحاديث محيمة لم يذكرها في كتاب خاص سماه الجامع المختصر المحيح(٢) . وقال ابن هجر (٣): اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح ، ولو لم يخرجه الشيخان : بل اني وجدت في صحيح البخاري عنوانا للطلاق يقول : باب من جوز ايقاع الثلاث (٤) فهذا يدل على أن البخاري كان يعلم أن بالأمر خلافاً والا لم يقل باب من جوز ايقاع الثلاث .

⁽١) انظر: مدى حرية الزوجين في الطلاق ١/٣١٢، ٢١٤.

⁽٢) اغاثة اللهنان ١/٢٩٤ .

 ⁽۲) تواعد التحديث: جمال الدين القاسمي من ١٥٠ .
 والسنة ومكانتها في التشريم الاسلامي للكترر مصطفى السياعي .

⁽٣) منصيح البخاري ٤/٧ه ط. الشعب،

٢ - قالوا: إن الحديث مضطرب من جهة المتن والاسناد .

والجواب على ذلك: أما اختلاف الروايات، فلا خلاف فى أنه روى عن ابن عباس روايتان احداهما قبل الدخول والثانية بعد الدخول ولا تعارض بين الروايتين فإنه يمكن القول بأن السؤال بالمرة الأولى كان فى حق البكر والثانية فى حق الثيب - كما أن الرواية الأغرى لا تعارض الثانية الذهى جزء منها . وأما من جهة الاختلاف فى السند فاسناد الحديث مسميح جدا فقد حدث به عبد الرزاق وغيره عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه . وطاوس

٣ - قالوا ان ابن عباس انقرد به قهو شاذ .

والجواب إن الشاذ كما عرفه الشافعي بقوله (١): وليس الشاذ أن ينفرد الثقة برواية الحديث بل الشاذ أن يروى خلاف ما رواه الثقات).

قال المنتعاني : كم من سُنّة انفرد بها راق ولا يضر سيما مثل ابن عباس حير الأمة .

⁽١) سيل السلام ٣٦٨/٣ ط. المطيعة التجارية .

٤ -- قالوا: لم ينقله عن ابن عباس الاطاوس.

والجواب: أن هذا غير منصيح ولن منح لكان انفراده لا يطعن بمنحة الحديث - وقد قال ابن حجر: أن طاوس ثقه - حافظ فقيه فلا يضر تفرده (١) .

فقد روى هذا الحديث عن ابن عباس عكرمة وأبو الصهباء ، وأبو الجوزاء وحديث أبى الجوزاء جاء فى مستدرك الماكم ، من حديث عبد الله بن المؤمل عن أبى مليكة أن أبا الجوزاء أتى ابن عباس ، فقال : ألم تعلم أن المثلاث كن يرددن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى واحدة قال : نعم . قال الحاكم : هذا حديث صحيح (Y) .

⁽۱) الفتح الباري ۲۲۲/۹ .

⁽۲) المستدرك للحكم ۱۹/۲، والماكم هن: محمد بن عبد الله بن حمروية بن نعيم الضبى الطمهاني النيسابوري الشهير بالحاكم ، ويعرف بابن البيع ، أبي عبد الله ، من اكابر حفاظ المديث ولد بنيسابور سنة ۲۲۱ هـ وتوفي بها سنة ٥٥٥ هـ (الاعلام ۱۰۱/۷) .

المذهب الراجح في ايقاع الثلاث بلفظ واحد (١)

اتفق الفقهاء على أن الحديث إذا صبح عن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم قهو المرجع وكل ما خالفه لا عبرة به . من أقرال المذاهب .

قال ابن عابدين (Y): إذا صبح العديث وكان على خلاف المذهب عمل بالعديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه عنفيا بالعمل به فقد صبح عنه (نه قال: إذا صبح العديث فهو مذهبي .

وفى الشرح على مختصر الخليل عن معن بن عيسى قال: سمعت مالكا يقول: اثنا أثا يشر أخطئ وأمييب فانظروا فى رأى ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافقهما فاتركوه.

وحكى أبن القيم في اعلام الموقعين (٣) أن الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : كل مسألة يصبح فيها الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند أهل النقل بخلاف ما قلت فأنا راجع عنها

⁽١) انظر مدى حرية الزوجين ٢٤٧/٢ .

⁽٢) حاشية ابن عابدين ۱۳/۱ ، وابن عابدين : هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدخشقى ، فقيه الديار الشامية وامام العنقية في عصره مولده ويفاته في دمشق ، من مؤلفاته رد المفتار على الدر المفتار يعرف بحاشية ابن عابدين --والرحيق المفتوم وغيرها ، ولد سنة ١١٩٨ هـ وتوفي سنة ١٢٥٢ هـ (الاعلام ٢٦٧/١) .

⁽٣) أعادم المرقمين

نى حياتى وبعد مماتى .

من قال بوقوع الثلاث واحدة من العلماء المعامرين: يقول الاستاذان الجليلان فضيلة الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر سابقا والشيخ محمد السايس (١) وحمهما الله.

(انك لو قطعت النظر عن كل ما ورد في المسألة من نصوص واستقبلتها استقبالا منظورا فيه الى الآثار المترتبة على كل من الفرضين ، يتبين لك واضعاً ، أن القول بوقوعها واحدة أقل مفسدة من القول بوقوعها ثلاثا ، والقاعدة المحكمة في مثل هذا عند جميع العلماء وكما تقضى به الشريعة أن يرتكب أشف الضررين وإقلهما إفسادا).

ويقول فضيئة الشيخ المراغى شيخ الأزهر سابقا (^۲) - بعد أن ذكر هجج الجمهور ومخالفيهم وما جاء به القانون - (فالمسالة خلافية ، ودعوى الاجماع فيها غير مسحيحة ، والقائلون بوقوع الطئقة الواحدة اشمة يجوز تقليدهم والدليل يتصرهم ، فالقول بهذا كما في القانون لا يعد خروجا على الدين .

ويقول الشيخ عبد الوهاب خلاف (٣) رحمه الله – بعد أن ذكر ما ذهب اليه القانون من أن الطلاق الثلاث واحدة (وفي الاغذ به

⁽١) مقارنة المذاهب ص ٨٩ ، الفتاري الشيخ مصود شلتون ص ٢٠٦ ،

 ⁽۲) مشروع الزواج والطائق من ٨٨ ط. الثانية ١٩٣٨.

⁽٢) الأحوال الشخصية من ١٤٤ .

صيانة لرابطة الزوجية من العيث وحمل الازواج على اتباع السنن المشروع لايقاع الطلاق مرة بعد مرة) .

وغلامية الكلام: أن الأجماع انعقد على وقوع الثلاث واحدة قبل عصير عمي رضي الله تعالى عنه ، ولم ينعقد على الوقوع ثلاثا حتى الآن .

ما نراه ئي اجتماد عمر ،

لولى الأسر في الاسلام حق التدخل في شئون النكاح والطلاق فله أن يزوج من يعضلها وليها عن الزواج ، وهو ولى من لا ولى لها ، كما له أن يقرق بين الزوجين في حالات نص عليها الشارع ، وما ذاك إلا لأهمية المقد المقدس في الشريعة الاسلامية حيث تتعدى آثاره الزوجية الى المبتمع الكبير باسره أن خيرا فضر وأن شرا فشر .

جاء عمر وهو الذي عرف بالفقه الاسلامي بالمجتهد الجرئ فراي الناس يرتكبون المرم حين يطلقون ثلاثا فلم ينتهوا لأن الحرمة في ايقاع الثلاث عرمة دبانية تتراوح بين المد والجزر حسب الظروف والبيئات: ولهذا بدأ عمر يؤدب من يطلق ثلاثا بضربة بينما لم نجد الا القليل جدا في عصر النبي من طلق ثلاثا وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستنكر هذا ولم يثقل لنا أنه عزر أحدا بقعله.

لم يجد عمر وسيلة لردع الناس عن ارتكاب هذه المخالفة في ملاقهم إلا حرمانهم من مراجعة زوجاتهم اذا ما أوقعوا الطلاق على غير ما شرع الله سيحانه وتعالى ، ولهذا الزمهم بالثلاث وقال لهم من طلق على خلاف ما شرع الله قطلق ثلاث فعقوبته عدم مراجعة زوجته حتى تنكح زوجا غيره . كما أن هناك اجتهادات كثيرة لعمر ، وذلك عندما أمر غيلان بن سلمة الثقفي حينما طلق زوجاته ليمنعهم من الميراث حيث وزع مائه على بنيه فأمره أن يراجعن وأرسل اليه « وأيم الله لتراجعن نساءك ، ولترجعن في مالك ، أو لاورثهن منك ولامرن بقبرك فيرجم » (١)

ان العمل التشريعي الذي له صفة الدوام إما أن يكون من الكتاب أو السنة على أن الكتاب أو السنة على أن الكتاب أو السنة على أن الطلاق يجب أن يكون مرة بعد مرة ، ورأينا أن الإجماع لم ينعقد حتى نقول أن عمل عمر استمده من عجية الإجماع ، فالغلاف منذ عصر عمر حتى الآن – لايزال قائما – فلم يبق الا القول بأن عمل عمر هذا كان من قبيل السياسة الشرعية .

والسياسة الشرعية كما يقول ابن عقيل (Y): السياسة ما كان قعلا يكون معه الناس الرب الى الصلاح ، وأبعد عن القساد ،

⁽١) الامناية في ترجمة المنماية ١٩١/٣ .

 ⁽٢) الطرق المكمية في السياسة الشرعية من ١٤ لابن القيم الجرزية .

وان لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحى فإن أردت بقولك الا ما وافق الشرع ، أى لم يخالف ما نطق به الشرع : قصميح ، وان أردت : لا سياسة الا ما نطق به الشرع ، فقلط وتغليط للصمابة .

فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يجحده عالم بالسن. ولو لم يكن الا تعريق عثمان المساحف فإنه كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة أو تعريق على رضى الله عنه الزنادثة في الأخاديد ، ونفى عمر لنصر بن حجاج (١).

إن لولى الأمر فى الاسلام سلطة التعزير وهذه تحتلف حسب تقدير القاضى فى كل عمى ، فقد يرى عمر امرا لا يراه أبو بكر لأن العصر اختلف وحتى كان الحكم اجتهاديا فلكل مجتهد رأيه .

(۱) نصدر بن هجاج: كان شاعرا وتفتت بشعره النساء وقان به ، وذات يوم وأمير المورين عمر بن الخطاب يتحرى احوال الرعية قسمع امرأة من داخل دارها تنشد وتقول: هل من سبيل الى قمر فاشربها ام هل من سبيل الى نصر بن هجاج ، قدعاه عمر وأمر بحلق شر رأسه منما للفتنة . فإزداد جمالا ، فضاف منه على النساء . فأمر بنقيه الى احدى الولايات الاسلامية بعيدا عن المدينة درما للمفاسد .

وهنا ليس الأمر اجتهاديا في رأي لأن عمر قام بذلك لا على أنه قاض بل على أنه خليفة للمسلمين أعطاه الله سلطة تسيير أمور الرعية حسب للمسلمة .

والسياسة الشرعية تدور عملة الاحكام شيها حول المصلحة ودرء المفسدة ، من جهة وتعتبر ملزمة بالنسبة للاجتهاد المختلف شيه .

نقول هذا اذا ما تغير العصر وأصبح الناس يرتكبون من الآثام ما لو علم به عمر لرجع عن رأيه ، الا وهو التحليل وهو الوسيلة الوحيدة للمخرج من المأزق العرج الذي الزموا به بوتوع الذلاط طلقات شهل نبقى على اجتهاد عمر ؟

ان المسلمين اليوم أمسحوا يوقعون الطلقات الثلاث مرة واحدة فيندم أحدهم على قعله فلا يجد وسيلة للزجوع الى زوجته الاعن طريق محرم الا وهو الاتفاق مع شخص آخر على شكل عقد صورى أمام شاهدين ليحلل له زوجته ، حتى اذا ما نال منها طلقها في اليوم الثاني .

هذا حرام وحرام وحرام ولم تأت به شريعة الاسلام رغم كل ما قبل فيه لأن عقد الزواج عقد أبدى يعقد بصغة الدوام لا لقصد التحليل . ان عمر لم يقصد بعمله هذا تمريم الطلاق الرجعى ، وحاشا لله أن يفكر عمر بوضع العقبات في طريق الحياة الزوجية وعودها الى صفائها ، انما كان القصد من عمر أن يمنع الناس عن الطلقات الثلاث فجعل هذه العقوبة درعا واثبا لا سهما نافذا .

واذا كان حرص عصر على أن لا يرتكب الناس في عصره المحرم ديانة بايقاعهم الثلاث مجموعة قحرمهم من الرجعة وهي أمر مياح .

أفلا يكون حرص المسلمين اليوم أشد على أن لا يرتكب الناس جريمة التحليل حينما نوقع عليهم الطلقات الثلاث لتعود زوجاتهم اليهم.

ان في الرجوع الى اعتبار الطلقات الثلاث طلقة واحدة رجوع الى ما كان عليه النبي ملى الله عليه وسلم وعصر أبى بكر وبداية عهد عمر ، وأن في العدول عن الالزام بالثلاث تحقيق الى ما رمى اليه عمر باجتهاده من جلب المصلحة ودفع المفسدة لأن السباسة الشرعية تدور حولهما .

والله أعلم

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالميين .



allell : ligh

ثانيا : أهم سراجع البحث

ثالثا : فمرس الموضوعات .

ففسرس الإعبالم

| رقم الصفحة | اسم العلم |
|------------|---|
| Y1 | ١ - الفرقى |
| . 41 | ٢ - الكاساني ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 44 | ٣- السخسي ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 44 | ٤ - الكرخي ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 44 | ٥ - سعنون |
| 41 | ٣- ابن التيم الجوزية |
| ٧x | ٧- النووي |
| 74 | ٨ - ابن حزم الظاهري |
| ٣. | ٩ - الامام البخارى |
| ۲٥ | ١٠- اين الهمام |
| 77 | ١١- الشيرازي |
| ۳۷ | ١٧- الامام القرطبي |
| 44 | ٦٢- عيد الله بن عمر |
| ٤. | ١٤ - محمود بن لبيد |
| ٤١ | ١٥- الشركاني |
| ١3 | ١٦- عيادة بن الصامت |
| ٤٥ | ۱۷ – الدارقطني ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| ١٥ | ٨١- الامام مسلم |
| 00 | ۱۹ اسماق این رامریة |
| 77 | -٢٠ عبد الله بن عباس |
| | |

| رقم الصفحة | اسم العلم |
|------------|------------------|
| ٦٧ | -۲۱ بریرة |
| ٦٧ | ٣٢ اين مجر |
| ٧١ | ٢٢- الحاكم |
| ٧٧ | ۲۲ این عابدین |
| ٧٠ | ٣٥- نصر ابن حواج |
| | |
| | N . |
| | |
| | |
| | |
| | |

أشير سرادي البحث

- ١ القرآن الكريم.
- ٢ الأمناية في تبيين الصحابة ،
- ٣ أصول الفقه لزكي الدين شعبان .
 - الاعلام لخير الدين الزركلي .
- ه -- اليمر الزخار لأحمد بن يحيي بن الرتضي .
 - ٦ الانصاف المرداوي .
 - ٧ اعلام الموقعين لليهوتي .
- ٨ الطرق المكمية في السياسة الشرعية لابن القيم الجوزي .
 - ٩ بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساني .
 - ١٠- الجامع لاحكام القرآن للقرطبي .
 - ١١- حاشية النسوقي لحمد بن عرقه النسوقي .
 - ١٧- حاشية رد المحتار الشهير بابن عابدين ،
 - ١٧- زاد الماد لابن القيم الجوزية .
 - ١٤- اغاثة اللهفان في مصائد الشيطان لابن القيم الجرزية ،
 - ٥١- سيل السلام للصنعائي .
 - ١١- سنن ابن ماجه لابن ماجه القزويني ،
 - ١٧- سان الدارقطني ،
 - ١٨-- سان أبي داود ،
 - ١٩ صحيح البخاري لحمد بن اسماعيل البخاري .
- ٧٠- صحيح مسلم بشرح النوري لسلم بن المجاج القشيري .
- ٢١ فتح الباري شرح مسعيح البغاري لأبي الفضل المسقلائي .
 - ٢٢- فتم القدير شرح الهداية للميرغناني ،

٧٢ - قاموس محيط الحيط.

٢٤- لسان العرب لاين متظور .

٢٥- المحموم شرح المنب الشيرازي . ٣٦- القواكه النوائس.

٧٧- المعلى لابن حرّم الظاهري ،

 ٢٨ - السنترك على الصحيحين لابي عيد الله الحاكم . ٧٩- مستد الامام احمد ،

٣٠- سنن الترمذي .

٣١ - سنن النسائي .

٣٢- المفنى لابن قدامة المقدسي ،

٣٣- مفتى المتاج لعرفة الفاظ المنهاج للشربيني الخطيب،

٣٤ مجلة البحوث الاصلامية الصائرة من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء بالملكة

العربية السعودية ، المجلد الأول ، العدد الثاني .

ه٣- الوجير لهنة الاسلام الامام أبي هامد الغزالي .

٣٦- مدى حرية الزوجين في الطائق الدكتور عبد الرحمن الصابوبي.

٣٧- القول الجامع في طلاق البدعي والمتتابع الشيخ محمد بخيت المطبعي مفتى الديار

المسرية السابق،

٣٨- نيل الاصطار للشوكائي.

٣٩ - موطأ مالك ،

فهرس الموضوعات

| رقم السفحة | المهضه |
|------------|--|
| ٣ | المقدمة |
| | تمهيد (منهج الطلاق في الاسلام) |
| ٧ | مرحلة التشوز والنفرة مسمسم |
| 4 | مرحلة الشقاق بين الزوجين |
| ١. | مرحلة الطلاق |
| ١. | متى يتم التطليق |
| | القصل الأول |
| ۱۷ | حكم الطلاق الثلاث بلفظ واحد |
| ۱۷ | تعريف الطلاق في اللغة |
| ١٧ | تعريف الطلاق اصطلاحا |
| 1.4 | تاريخ الطلاق ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| ٧١. | هل الطادق الثادث بلقظ واحد محرم ؟ |
| ۲۱ | القول الأول |
| 71 | مذهب المنفية |
| 77 | مذهب المالكية |
| 117 | مذهب الحنايلة ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 77 | أدلة أميمات القول الأول |
| 77 | أولا: من القرآن الكريم |
| Ya | ثانيا : السنة الكرية |
|] | |
| L | |

| رقم الصفحة | الموضوع |
|------------|--|
| 77 | اثاثا : الاجماع |
| 77 | رابعا: القياس ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 44 | خامسا: المقرل |
| ۸¥ | القول الثاني |
| ٨٧ | مُذَهْبِالشَّالْعِيَّةِ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| 44 | الأدلة من السنة |
| | الفصل الثاني |
| ٣٥ | ما يترتب على ايقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد |
| 41 | مذهبالجمهور |
| ۳۸ | أدلة جمهور الفقهاء |
| 79 | استدلالهم من السنة |
| ٤o | متاقشة أدلة الجمهور |
| ٤٥ | المذهب الثانى ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| ۱ه | أدلة المذهب الثاني ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ |
| o£ | مناقشة أدلة المذهب الثاني |
| Γ0 | الذهب الثالث |
| ٨٥ | المذهب الرابع |
| | القصل الثالث |
| ٦٥ | موقف ابن عباس من الطلاق الثلاث بلفظ واحد |
| 70 | حديث ابن عباس |
| 77 | فتوی این عباس |
| | |
| | |
| | |

| رقم الصفحة | ووغوها | |
|------------|---|----------|
| 77 | شة فتوى ابن عباس ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ | مناة |
| ۸۲ | عكم مخالفة الرارى روايته بفتواه | L |
| V١ | من في حديث ابن عباس | الط |
| ٧٤ | ب الراجح في ايقاع الثلاث بلفظ واحد | المد |
| ٧٥ | قال بوقوع الثلاثة من العلماء المعاصرين واحدة | من |
| M | راه في اجتهاد عمر | |
| ٨١ | ارس ــــــــــــــــا | |
| ۸۳ | w Itaka | تعر |
| ٨٥ | مراجع البحث | less (|
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | · | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | 2 | |

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٢/١.٥١٦ 977-00-4116-5

> طبقرالأفوة الأشقاه المبادر المفضد لاتبيد رتفور الرسائل العلمة [دارة: المحمد فرحسكي



